الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرسم التسلسلي: .....

رقم التسجيل:ط1: 17/M06/057

رقم التسجيل:ط2: 17/M06/769

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

بعنوان:

التكتلات الاقتصادية وأثرها على حركة التجـــــارة الدولية "حالة النافتا 1995-2017"

إعداد الطالب (ة):

- **عشور صـــــلاح**
- **شريف الســـعيد**

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
✓	.....	جامعة المسيلة	رئيسا
✓ غربي حمزة	استاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
✓	.....	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرسم التسلسلي: .....

رقم التسجيل:ط1: 17/M06/057

رقم التسجيل:ط2: 17/M06/769

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

بعنوان:

التكتلات الاقتصادية وأثرها على حركة التجـــــارة الدولية "حالة النافتا 1995-2017"

إعداد الطالب (ة):

- **عشور صـــــلاح**
- **شريف الســـعيد**

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
✓	.....	جامعة المسيلة	رئيسا
✓ غربي حمزة	استاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
✓	.....	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

شكـــر وعرفان :

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وأشكره وأثني عليه الثناء كله سبحانه وتعالى على ما أعطاني من قدرة وصحة لإتمام هذا العمل، والذي من خلاله أترجم معاني الاحترام والتقدير لكل من ساهم ولو بكلمة في إنجازه، وأسأل الله عز وجل أن يجعله عملا خالصا لوجهه الكريم .

أتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني الامتنان والاحترام والعرفان بالجميل للأستاذ المشرف : .....

ونتقدم بالشكر للجنة المناقشة التي سيكون لها دورا كبيرا في تقويم وتثمين هذا البحث إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة على كل المعلومات التي قدموها لنا طيلة المشوار الجامعي .

إهداء :

إلى من قال فيهما المولى عزل وجـــــــــل

بسم الله الرحمن الرحيم : "وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا" سورة الإسراء (24)الآية 24.)

واللذان ربياني على الفضيلة وكانا منبع الحنان وذرع الأمان

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرها .

- ❖ إلى كل أفراد عائلتي الكبيرة والصغيرة
- ❖ إلى كل أصدقائي وزملائي الطلبة .
- ❖ إلى كل من أسدى لي العون ولو بكلمة.

إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي هذا مع فائق التحية و الاحترام

الموضوع **الصفحة**

شكر وعرفان

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

خطة البحث

مقدمة..... **أ، ت**

الفصل الأول: التكتلات الاقتصادية

تمهيد..... :**17**

المبحث الأول :التكامل الاقتصادي .أشكاله.مزاياه.تكاليفه..... **18**

المطلب الأول :نشأة ومفهوم التكامل الاقتصادي.....**18**

الفرع الأول :نشأة التكامل الاقتصادي.....**18**

الفرع الثاني :مفهوم التكامل الاقتصادي.....**18**

المطلب الثاني :درجات التكامل الاقتصادي.....**20**

المطلب الثالث :مزايا وتكاليف التكامل الاقتصادي.....**23**

الفرع الأول :مزايا التكامل الاقتصادي.....**23**

الفرع الثاني :تكاليف التكامل الاقتصادي.....**24**

المبحث الثاني :ماهية التكتلات الاقتصادية.....**26**

المطلب الأول :نشأة ومفهوم التكتلات الاقتصادية.....**26**

الفرع الأول :نشأة التكتلات الاقتصادية.....**26**

الفرع الثاني :مفهوم التكتلات الاقتصادية.....**27**

المطلب الثاني :خصائص التكتلات الاقتصادية.....**28**

المطلب الثالث :آثار التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي.....**29**

المبحث الثالث :مفاهيم حول التجارة الدولية.....31
المطلب الأول :تطور التجارة الدولية.....31
الفرع الأول :تعريف التجارة الدولية.....,31
الفرع الثاني :أهمية التجارة الدولية.....32
المطلب الثاني :التجارة الدولية والتخصص الدولي.....33
المطلب الثالث :دور التكامل الاقتصادي في التجارة الدولية.....35
الفرع الأول :خلق التجارة (الأثر الإنشائي).....35
الفرع الثاني :تحويل التجارة.....35
الفرع الثالث :مكاسب تحرير التجارة الدولية.....36
خلاصة 37

الفصل الثاني: تأثير قيام النافتا على التجارة الدولية 1995–2017

تمهيد 39
المبحث الأول :اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية– النافتا–
الماهية.....40
المطلب الأول :نشأة اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية– النافتا.....40
المطلب الثاني :أهداف اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية– النافتا.....41
المبحث الثاني :دراسة تطبيقية لتجارة النافتا البينية والدولية خلال الفترة (1995–2017).....43
المطلب الأول :التجارة البينية للنافتا(1995–2017).....43
الفرع الأول :تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا(1995–2017).....43
الفرع الثاني :تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك(1995–2017).....48
المطلب الثاني :التجارة بين النافتا والعالم(1995–2017).....53
الفرع الأول :صادرات سلع وخدمات النافتا إلى العالم(1995–2017).....53
الفرع الثاني :واردات سلع وخدمات نافتا(1995–2017).....58
المطلب الثالث :تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم(1995–2017).....63

الفرع الأول :تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم(1995–1998).....63
الفرع الثاني :تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم(1999–2017).....64
خلاصة.....68
خاتمة 69
قائمة المصادر والمراجع.....71

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(02-01)	تجارة السلع بين الولايات المتحدة وكندا (1995-1998)	43
(02-02)	تجارة السلع بين الولايات المتحدة وكندا (1999-2017)	46-45
(02-03)	تجارة السلع بين الولايات المتحدة والمكسيك (1995-1998).	48
(02-04)	تجارة السلع بين الولايات المتحدة والمكسيك (1999-2017).	51-50
(02-05)	صادرات سلع وخدمات دول النافتا إلى العالم (1995-1998)	53
(02-06)	صادرات سلع وخدمات دول النافتا إلى العالم (1999-2003)	54
(02-07)	صادرات سلع وخدمات دول النافتا إلى العالم (2004-2008)	55
(02-08)	صادرات سلع وخدمات دول النافتا إلى العالم (2009-2013)	55
(02-09)	صادرات سلع وخدمات دول النافتا إلى العالم (2014-2017)	
(02-10)	واردات السلع والخدمات قبل الدخول في النافتا من العالم (1995-1998)	56
(02-11)	واردات سلع وخدمات النافتا من العالم (1999-2003)	57
(02-12)	واردات سلع وخدمات دول النافتا إلى العالم (2004-2008)	60
(02-13)	واردات سلع وخدمات دول النافتا إلى العالم (2009-2013)	61
(02-14)	صادرات سلع وخدمات دول النافتا إلى العالم (2014-2017)	61
(02-15)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول قبل الدخول في النافتا والعالم (1995-1998)	63
(02-16)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم (1999-2017)	65-64

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
(02-01)	المنحى البياني لنسب التغيرات في تجارة السلع بين الولايات المتحدة وكندا (1995-1998).	44
(02-02)	المنحى البياني لنسب التغيرات في تجارة السلع بين الولايات المتحدة وكندا (1999-2017).	46
(02-03)	المنحى البياني لنسب التغيرات في تجارة السلع بين الولايات المتحدة والمكسيك (1995-1998).	48
(02-04)	المنحى البياني لنسب التغيرات في تجارة السلع بين الولايات المتحدة والمكسيك (1999-2017).	51
(02-05)	المنحى البياني لصادرات سلع وخدمات دول لنافتا إلى العالم (1995-1998).	53
(02-10)	المنحى البياني لواردات سلع وخدمات دول النافتا من العالم (1995-1998).	58
(02-15)	المنحى البياني لنسب التغيرات في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول النافتا والعالم (1995-1998).	63
(02-16)	المنحى البياني لنسب التغيرات في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول النافتا والعالم (1999-2017).	66

مقدمة:

الفصل الأول :التكتلات الاقتصادية

تمهيد:

المبحث الأول :التكامل الاقتصادي .أشكاله.مزاياه.تكاليفه

المطلب الأول :نشأة ومفهوم التكامل الاقتصادي

الفرع الأول :نشأة التكامل الاقتصادي

الفرع الثاني :مفهوم التكامل الاقتصادي

المطلب الثاني :درجات التكامل الاقتصاد

المطلب الثالث :مزايا وتكاليف التكامل الاقتصادي

الفرع الأول :م ا زيا التكامل الاقتصادي

الفرع الثاني :تكاليف التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني :ماهية التكتلات الاقتصادية

المطلب الأول :نشأة ومفهوم التكتلات الاقتصادية

الفرع الأول :نشأة التكتلات الاقتصادية

الفرع الثاني :مفهوم التكتلات الاقتصادية

المطلب الثاني :خصائص التكتلات الاقتصادية

المطلب الثالث :آثار التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي

المبحث الثالث :مفاهيم حول التجارة الدولية

المطلب الأول :تطور التجارة الدولية

الفرع الأول :تعريف التجارة الدولية

الفرع الثاني :أهمية التجارة الدولية

المطلب الثاني :التجارة الدولية والتخصص الدولي

المطلب الثالث :دور التكامل الاقتصادي في التجارة الدولية

الفرع الأول :خلق التجارة (الأثر الإنشائي)

الفرع الثاني :تحويل التجارة

الفرع الثالث :مكاسب تحرير التجارة الدولية

خلاصة

الفصل الثاني :تأثير قيام النافتا على التجارة الدولية 1995–2017

تمهيد :

المبحث الأول :اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية– النافتا– الماهية .

المطلب الأول :نشأة اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية– النافتا

المطلب الثاني :أهداف اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية– النافتا

المبحث الثاني :دراسة تطبيقية لتجارة النافتا البينية والدولية خلال الفترة (1995–2017)

المطلب الأول :التجارة البينية للنافتا(1995-2017)

الفرع الأول :تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا(1995-2017)

الفرع الثاني :تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك(1995-2017)

المطلب الثاني :التجارة بين النافتا والعالم(1995-2017)

الفرع الأول :صادرات سلع وخدمات النافتا إلى العالم(1995-2017)

الفرع الثاني :واردات سلع وخدمات نافتا(1995-2017)

المطلب الثالث :تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم(1995-2017)

الفرع الأول :تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم(1995-1998)

الفرع الثاني :تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم(1999-2017)

خلاصة

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

مقدمة :

عرف الاقتصاد العالمي في نهاية القرن العشرين تحولات وتطورات سريعة، تمثلت هذه التحولات في التغيرات على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال تحرير التجارة الدولية وبروز الشركات المتعددة الجنسيات وتعاظم دورها، بالإضافة إلى ظهور التكتلات والتجمعات الاقتصادية وغيرها من مظاهر العولمة الاقتصادية و بالتالي تعددت أشكال العلاقات بين دول العالم مما ساهم في زيادة حجم هذه العلاقات الاقتصادية الدولية وتشعبها من خلال زيادة حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة الأمر الذي جعل اقتصاديات الدول أكثر اندماجا وتكاملا، حيث أصبح الاقتصاد العالمي لا يعترف بالاقتصاديات المنغلقة على نفسها.

في ظل هذه التحولات لجأت الدول إلى إقامة تكتلات وترتيبات إقليمية فيما بينها سواءا كانت هاته الدول نامية أو متقدمة، اشتراكية أو رأسمالية، صغيرة أو كبيرة الحجم، حيث أصبحت دول العالم ترى بأن النكت و الاندماج هو أفضل وسيلة لحل المشاكل الاقتصادية ومواجهة مختلف التحديات، لذا فقد شهد الاقتصاد العالمي منذ التسعينات اتجاها نحو إقامة وتكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية و إنشاء مناطق للتجارة الحرة و اتحادات جمركية وأسواقا مشتركة و غيرها من صور التكامل الاقتصادي، حيث ظهرت السوق الأوروبية المشتركة الموحدة في سنة 1992 و رابطة دول جنوب شرق أسيا في عام 1992 ومنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية في سنة 1994.

يعتمد قيام التكتلات بين الدول بصفة أساسية على مجموعة من الروابط والمصالح المشتركة التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال المكاسب التي تتيحها عملية التكتل والتي في مقدمتها اتساع حجم السوق و الاستفادة من مزايا التخصص و التقسيم الدولي للعمل بالإضافة إلى انتعاش حجم التجارة البينية للدول الأعضاء نتيجة لإلغاء القيود والحواجز الجمركية فيما بينها وبانتهاجها لسياسة تجارية موحدة اتجاه العالم الخارجي وتحسين شروط التبادل التجاري واكتسابها قدرة تفاوضية تعزز من مكانتها في الاقتصاد العالمي، كل هاته المزايا ساهمت في انتشار وتزايد عمليات النكت و التكامل على المستوى الدولي.

1. إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح الأسئلة الرئيسية التالية:

- ✓ ما هو الدور الذي تلعبه التكتلات الاقتصادية الإقليمية في زيادة حجم التجارة الخارجية ؟
- ✓ ماذا نقصد بالتكامل الاقتصادي وما هي أهم المزايا التي يتيحها للدول الأعضاء؟
- ✓ ما هي أهم المكاسب التي تتيحها منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)للدول

الأعضاء؟

2. فروض البحث:

الفرضية الأولى :تعمل منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية على الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة وهذا سيساهم في زيادة حجم التبادل التجاري البيني والدولي.

الفرضية الثانية :يعتبر التكتل الإقليمي (النافتا)مثالاً ناجحاً للاندماج الاقتصادي بين دول ذات هياكل إنتاجية مختلفة، أي اندماج بين دول (شمال– جنوب.)

3. أسباب إختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى: أن الموضوع يقع ضمن مجال التخصص.

4. أهداف البحث :

- ✓ إبراز تأثير ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية.
- ✓ ما هي المكاسب والأهمية التي تحققها النافتا للدول الأعضاء

5. أهمية البحث:

يكتسب موضوع الدراسة أهمية بالغة وذلك يكون أن التجارة الدولية أحد ركائز ودعائم الاقتصاد العالمي وأداة مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية خاصة النامية منها ومنه فإن قيام أي تكتل بين مجموعة من الدول لابد أن يمر لمرحلة التجارة البينية من أجل تعظيم المكاسب.

6. منهج وأدوات الدراسة:

تم الاعتماد في تحليل موضوع الدراسة على المنهج الوصفي وذلك من خلال عن ظاهرة التكتلات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي وكذا التجارة الدولية كما استخدم أيضا المنهج التحليلي وهذا عند الحديث عن العلاقة بين التكتلات والتجارة الدولية أما بالنسبة لأدوات البحث تتمثل في الإحصاءات الصادرة عن المنظمات الدولية.

7. محددات الدراسة:

تم وضع إطار يحدد مجال الدراسة يتمثل في:

- ✓ الإطار الزماني: المتمثل في الفترة(1997-2017).
- ✓ الإطار المكاني :التركيز بشكل خاص على منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية– النافتا–

8. صعوبات البحث:

تتمثل أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها في إنجاز هذا البحث في:

- ✓ التضارب في الإحصاءات الصادرة عن المنظمة الدولية.

9. خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى فصلين، حيث تم التعرض في:

- ✓ الفصل الأول :إلى التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية وكذا التجارة الدولية وهذا من خلال ثلاث مباحث
- ✓ الفصل الثاني :إلى تأثير قيام تكتل النافتا على حركة التجارة الدولية من خلال مبحثين المبحث الأول يتناول ماهية اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية،أما المبحث الثاني فقد تناول دراسة تطبيقية لتجارة النافتا البينية والدولية خلال الفترة(1997-2017).

الفصل الأول :التكتلات الاقتصادية

تمهيد

المبحث الأول :التكامل الاقتصادي .أشكاله.مزاياه.تكاليفه

المطلب الأول :نشأة ومفهوم التكامل الاقتصادي

الفرع الأول :نشأة التكامل الاقتصادي

الفرع الثاني :مفهوم التكامل الاقتصادي

المطلب الثاني :درجات التكامل الاقتصاد

المطلب الثالث :مزايا وتكاليف التكامل الاقتصادي

الفرع الأول :م ا زيا التكامل الاقتصادي

الفرع الثاني :تكاليف التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني :ماهية التكتلات الاقتصادية

المطلب الأول :نشأة ومفهوم التكتلات الاقتصادية

الفرع الأول :نشأة التكتلات الاقتصادية

الفرع الثاني :مفهوم التكتلات الاقتصادية

المطلب الثاني :خصائص التكتلات الاقتصادية

المطلب الثالث :آثار التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي

المبحث الثالث :مفاهيم حول التجارة الدولية

المطلب الأول :تطور التجارة الدولية

الفرع الأول :تعريف التجارة الدولية

الفرع الثاني :أهمية التجارة الدولية

المطلب الثاني :التجارة الدولية والتخصص الدولي

المطلب الثالث :دور التكامل الاقتصادي في التجارة الدولية

الفرع الأول :خلق التجارة (الأثر الإنشائي)

الفرع الثاني :تحويل التجارة

الفرع الثالث :مكاسب تحرير التجارة الدولية

خلاصة

تمهيد:

شهد العالم ومند فترة قصيرة لجوء العديد من الدول المتقدمة والنامية إلى الدخول في التكتلات الاقتصادية الإقليمية وغي الإقليمية ,والدخول في الاتفاقيات التجارية الإقليمية بالإضافة إلى انضمام العديد من دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية ,وهناك العديد من الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال انضمامها إلى هاته التكتلات والترتيبات الإقليمية.

ولفهم ظاهرة التكامل الاقتصادي لابد من التطرق إلى الأساس النظري المفسر له وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل حيث يتطرق المبحث الأول إلى ماهية التكامل الاقتصادي أما المبحث الثاني يتطرق إلى مفاهيم حول التكتلات الاقتصادية وأخيرا المبحث الثالث الذي يتطرق بدوره إلى مفاهيم حول التجارة الدولية.

المبحث الأول :التكامل الاقتصادي أشكاله مزاياه و تكاليفه

يعد التكامل الاقتصادي بين الدول منهجا سليما لتعزيز الجهود القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو أيضا اشتراك جماعي لاشتغال جميع الإمكانيات المالية والبشرية والتقنية المتوفرة على النمو الذي يعود بالنفع على جميع الأطراف، ومن خلال هدا سنتطرق إلى نشأة التكامل الاقتصادي مع تقديم أهم التعريفات الخاصة به عبر ما سيأتي أسفله.

المطلب الأول :نشأة ومفهوم التكامل لاقتصادي

الفرع الأول :نشأة التكامل لاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي شكل من أشكال التنمية الاقتصادية وطريقة لتحقيق للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار، فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي وأساسياته إلى الاقتصادي فاينرا سنة1950 .

كما استخدم التكامل في تلك الفترة وجهة محددة بحيث أخذت الدراسات الاقتصادية انطلاقا من ثمانينات القرن الماضي لتربط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانيات البشرية والمواد المادية بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية, وقد أخذت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول نامية[1]

بداية إن كلمة تكامل Intégration ذات أصل لاتيني وبدا استعمالها في سنة 1920 وهي تعني تجميع الأشياء أي أنها عملية تطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات التي تؤثر على سيادة الدولة.

الفرع الثاني :مفهوم التكامل لاقتصادي

عرف التكامل الاقتصادي على أنه "اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية[2].

وفي تعريف أخر التكامل الاقتصادي هو دخول مجموعة من الدول التي تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة ما بين هذه الدول وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل

[1] أحما حمة فيروز وآخرين، التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013 ، ص:9.

[2] هشام محمود الأقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009 ، ص20

الاقتصادي وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي(1).

ومن جهة أخرى التكامل الاقتصادي الإقليمي يكمن في الاستفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل(2).

أما Tinbergen فيرى أن التكامل الاقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب ويعرفه بأنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل للعلاقات الاقتصادية الدولية ويسعى لإزالة العقبات أمام هذا التعاون(3).

وفي تعريف آخر التكامل الاقتصادي" هو جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية فيما بينها والتنسيق بين مخالف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع"(4).

ويتجسد التكامل الاقتصادي أيضا من خلال العملية التكاملية التي بمقتضاها يتم إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة من الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة.

ومنه ومما سبق يمكن صياغة تعريف شامل وهو القول بأن التكامل الاقتصادي يشير إلى العملية التي يتم بمقتضاها إلى إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي محل الدراسة والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية وكذلك العقبات التي تعرقل حركات رؤوس الأموال أو انتقالات العمالة بين الدول الأعضاء إضافة إلى ما تتجه إليه هاته الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسة الاقتصادية المختلفة لتصبح هاته الدول تكتلا واحدا.

وإذا كان هذا التعدد والتنوع في التعريفات المختلفة المقدمة لاصطلاح التكامل الاقتصادي الإقليمي يضع عقبة كأداء في طريق الوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما بين جمهور الاقتصاديين الدوليين، فإن هذه الدراسة تتجه إلى الاعتماد في تعريف هذا الاصطلاح محل البحث على مجموعة العناصر التي يشتمل عليها تأسيس التكامل الاقتصادي بين

---

(1) علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي :نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2007 ، ص:409.

(2) السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي :النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011 ، ص:83.

(3) Peter Robson, EconomicIntegration in Africa, 1968, p 55.

(4) السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2009 ، ص :199.

مجموعة من الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي معين، وفي هذا الخصوص فإنه يمكن القول أن اصطلاح التكامل الاقتصادي يشتمل على مجموعة العناصر التالية[1]

– ينظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه حالة تقود الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، كما يتجه إلى إذابة الاقتصاديات القومية في كيان اقتصادي جديد يعرف عادة بمرحلة التكامل الاقتصادي التام كهدف نهائي تتجه إليه جهود الدول الأعضاء وتعمل على تحقيقه.

–تزويد الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

المطلب الثاني:درجات التكامل الاقتصادي

ترتكز التجمعات الاقتصادية على مبدأ تحرير التجارة بين عدد محدد من البلدان بهدف الاندماج الاقتصادي بينها، ولتحقيق هذه الحرية تقوم البلدان المعنية في إطار اتفاق بينها على تبادل امتيازات أفضليات التجارة حسب نوع الفضاء الاقتصادي المزمع إحداثه، وتختلف التجمعات الاقتصادية وكذلك مدى عمق الاندماج المزمع تحقيقه بين اقتصاديات الدول المعنية .و سنوضح فيما يلي أشكال التكامل الاقتصادي بإيجاز:

1–منطقة التفضيل الجزئي:

وتعتبر هذه الصورة أولى درجات سلم التكامل الاقتصادي حيث تتفق مجموعة من الدول فيما بينها على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية، بمعنى اختيارها لمجموعة من التدابير في مجال تخفيضات العقبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم بينها باستثناء خدمات رأس المال، وفي هذا الخصوص فإنه يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات التالية [2] :

–تشتمل هذه الصورة التكاملية على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون أن تمتد إلى إلغائها كلية، فهي إذن نوع من المعاملات التفضيلية الجمركية الهادفة إلى تنشيط التبادل التجاري الإقليمي بين دولتين أو أكثر.

–إن هذه المعاملة التفضيلية الجمركية تنصب على الشق السلعي(الشق العيني)للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجزئي، ولكنها لا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة بين هذه الدول.

–يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجزئي تحتفظ بحق صياغة وتحديد سياساتها في المجالات الجمركية وغير الجمركية بمفردها دون دخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

---

[1] سامي عفيفي حاتم ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية – التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الطبعة 1 ، مصر، الدار الجامعية المصرية اللبنانية للنشر، 2005، ص:27-34 .

[2] المرجع السابق، ص:36

ويخفض هذا الشكل القيود على التجارة بين الدول الأعضاء المشاركة فيه أكثر من الدول غير الأعضاء، وكذلك يعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي رخاوة More Loose (فضفاض)و أفضل مثال على هذا الشكل الكومنولث البريطاني للتفضيل التجاري الذي أسس عام 1932 على يد المملكة المتحدة و مستعمراتها السابقة [1].

2-منطقة التجارة الحرة:

في هذا الشكل تلغى ضرائب الإستيراد و القيود التجارية الأخرى بين الدول الأعضاء و لكن تبقى كل دولة عضو بتعريفتها الجمركية و سياساتها التجارية سارية المفعول مع الدول الأخرى غير الأعضاء، و من الملفت إلى النظر إمكانية قيام الدولة التي تفرض معدلات حماية أقل مقارنة بالأعضاء الآخرين باستيراد السلع ثم إعادة شحنها و تصديرها إلى الدول الأعضاء التي تفرض معدلات حماية أعلى نسبيا، و تشترط هذه الاتفاقية شهادة منشأ تثبت أن السلع التي تنتقل بين الدول الأعضاء قد أنتجت في هذه الدولة المصدرة و لكن يعتقد أن بعض الدول تقوم بتزوير شهادة المنشأة و ذلك من أجل الاستفادة من تجار الترانزيت، و أفضل مثال على هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي جمعية التجارة الحرة الأوروبيةEFTA) European Free Trade Association و التي شكلت عام 1960 من المملكة المتحدة و النمسا و الدنمارك و النرويج و البرتغال و السويد و سويسرا، و لحقت بها فنلدا عام 1961 ، و المثال الأخر هو اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية و التي شكلت عام 1993 من الولايات المتحدة و كندا و المكسيك(NAFTA) [2].

3 -الاتحاد الجمركي:

وهي مرحلة أعلى من مرحلة إيجاد منطقة حرة، فهو اتفاق بين دولتين أو أكثر حول إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، ويساعد الاتحاد الجمركي على توسيع حجم السوق بالنسبة لبضائع الدول الداخلة في الاتحاد الجمركي، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من المميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات ومن أمثلة الاتحاد الجمركي السوق الأوروبية المشتركة قبل الدخول في مراحل الوحدة، اتحاد البنلوكس بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورج في عام 1944 ونظرا لأهميته فقد تناولته نظريات التجارة الدولية فيما يعرف بآثار الاتحاد الجمركي [3].

---

(1) المرجع السابق، ص:37.

(2) علي عبد الفتاح ابو شرار،الاقتصاد الدولي – نظريات و سياسات –، ط4 ، عمان، دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2015 ، ص:387.

(3) الدكتور فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، 2004 ، ص:12.

ويمكن تجنب مشكلة استغلال أعضاء منظمة التجارة الحرة بعضهم بعضا بواسطة تجارة الترانزيت بتبني ترتيبات الاتحاد الجمركي، والاتحاد الجمركي هو منطقة تجارة حرة تتميز بالتعريفات الجمركية الخارجية و القيود التجارية الأخرى الموحدة لجميع الدول الأعضاء والتي تفرضها على السلع المستوردة من بلدان الدول غير الأعضاء في الاتحاد الجمركي، و بعبارة أخرى إن جميع الدول الأعضاء تتخذ نفس الإجراءات القيود على الواردات القادمة من الدول غير الأعضاء.

4-السوق المشتركة:

بالإضافة إلى الإنجازات التي يحققها الاتحاد الجمركي، فإن السوق المشتركة هي الخطوة التالية في التكامل الاقتصادي و هي التي تسمح بانتقال العمل ورأس المال بحرية بين الدول الأعضاء، و هذه خطوة مهمة باتجاه خلق اقتصاد واحد، و قد وصل الاتحاد الأوروبي إلى حالة السوق المشتركة في بداية عام1993. [1]

تعتبر السوق المشتركة مرحلة أكثر تقدما من المراحل السابقة في التكامل الاقتصادي أو التكتلات الاقتصادية، وهي عبارة عن اتفاق بين مجموعة من الدول التي يتم على أساسه إلغاء القيود على نقل عناصر الإنتاج، و رأس المال والعمل، علاوة على حرية انتقال السلع فيما بين دول السوق، وبذلك تكون الدول الأعضاء في الاتفاقية سوقا موحدة ومن أمثلة ذلك :السوق الأوروبية المشتركة، فيما لم تنجح معظم الجهود الداعية لتنفيذ السوق العربية المشتركة 1964 بالرغم من توافر أهم ركائزها، والتي تتمثل في تباين توافر الثروات الطبيعية والقوى) العاملة المتمكنة، الموقع الجغرافي المتميز، كبر حجم السوق المحلي [2] .

5-الاتحاد الاقتصادي:

يعتبر الاتحاد في حد ذاته غاية، إذ يهدف إلى توحيد الإجراءات المتعلقة بالتنسيق التام للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية ومواجهة التقلبات التي تتعرض لها الدول الأعضاء، ولقد أخذت دول السوق الأوروبية مرحلة تسير خلالها في هذا الاتجاه منذ أواخر الستينات وذلك من خلال تنسيق السياسات الزراعية والنقدية وخلافه.

إن السير في اتجاه تحقيق الاتحاد الاقتصادي يتطلب توحيد السياسات المالية و النقدية للدولة الأعضاء، و يعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورا و شمولية ويحتوي على جميع مزايا و صفات السوق المشتركة، فبينما لا يزال الوجود السياسي المنفصل للدول الأعضاء قائما، فإن الاتحاد الاقتصادي ينشأ مؤسسات عديدة تتخطى صلاحياتها الحدود القومية و تصبح قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي، و عندما يتبنى الاتحاد الاقتصادي أوراقا

---

(1) علي عبد الفتاح ابو شرار،مرجع سبق ذكره، ص :388.

(2) فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص ص13-14 .

نقدية مشتركة لجميع الأعضاء، فإن الاتحاد يصبح اتحادا نقديا أيضا Monetary و هذا ما حدث في الاتحاد الأوروبي حيث اعتمد اليورو ليحل محل العملات المحلية للدول الأعضاء.

الاندماج الاقتصادي:

يعتبر مرحلة أخيرة التي يصل إليها التكامل، إذ تتضمن (بالإضافة إلى كل ما ذكر سابقا) توحيد كافة السياسات الاقتصادية وإيجاد سلطة إقليمية وعملة موحدة تتداول بين البلدان الأعضاء وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات وبالمقابل تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية، وهذا يعني أن الاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلا لخطوات محدودة وصول إلى وحدة سياسية فعلية [1] .

المطلب الثالث :مزايا و تكاليف التكامل الاقتصادي

الفرع الأول :مزايا التكامل الاقتصادي

تتمثل أهم مزايا التكامل الاقتصادي في:

1-زيادة عائد الحجم و عائد الكفاءة:

هذا من خلال اتساع حجم السوق الناتج عن إ ا زلة الحواجز الجمركية مكن الكثير من الصناعات من الاستفادة من م ا زيا الإنتاج الكبير بالإضافة إلى الوفورات الخارجية التي تجنيها المنشآت نتيجة لكبر حجم الصناعة وهذا يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وبالتالي تكون العوائد من الحجم كبيرة [2] .

2-تحسين شروط التبادل التجاري:

من المعروف أنه كلما كانت للدولة مكانة في الاقتصاد العالمي كلما كانت شروط التبادل التجاري في صالحها، فالتكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة ككل قوة و أهمية خاصة في المجال الدولي أكبر مما كان لكل دولة وهي منفردة قبل التكامل مما يسمح لدول التكامل ككتلة اقتصادية من إملاء شروطها ومطالبها على الدول الخارجة عن نطاق التكامل بما يحقق مصلحتها الخاصة أي أن الدول الأعضاء في التكامل يقوى مركزها التفاوضي على بقية الدول الأخرى الغير أعضاء في التكامل وتفسير ذلك يرجع إلى أن الاتحادات الاقتصادية كثيرا ما تزيد في درجة التحكم في إنتاج وتداول بعض السلع الهامة و هي بذلك تمكن الدول الأعضاء ككل من إملاء شروطها على الدول الأجنبية عندما تبيع لها منتجاتها بما يحقق مصلحتها الخاصة و يجعل شروط التبادل الدولي أكثر مراعاة لمصلحتها [3] .

---

[1] دقيش بوبكر، التكامل الاقتصادي، آفاق وتحديات مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2012/2011، ص:17.

[2] سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 ، ص ص557-559.

[3] هشام محمود الأقداحي، مرجع سبق ذكره، ص212 .

3-تنوع هيكل الصادرات:

يعتبر التكامل الاقتصادي بين الدول النامية أفضل إستراتيجية لتحقيق تنوع في هيكل إنتاجها، وبالتالي تنوع هيكل صادراتها فضلا عن تحقيق تنويع في الأسواق التي تتجه إليها هذه الصادرات وهذا من شأنه أن يكسب الدول النامية ميزة أكبر في تجارتها الدولية، وتخفيف العبء على موازين المدفوعات الدولية بها، كذلك فإن التكامل الاقتصادي بين الدول النامية يساعدها على تشكيل التجارة الإقليمية بينها [1] .

4-زيادة التوظيف:

إن من شأن إلغاء القيود على انتقال الأفراد بين الدول المتكاملة يؤدي إلى انتقال العدد الفائض من العمال من المناطق التي تضيق بهم إلى المناطق الأخرى التي تعاني من نقص في العمالة ومنه زيادة التوظيف والحد من البطالة.

5-زيادة معدل النمو الاقتصادي:

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيعه للحافز على الاستثمار وسينشأ من زيادة الحافز على الاستثمار انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى داخل نطاق المنطقة المتكاملة للاستثمار في الصناعات التي ستنشأ وتزدهر عقب التكامل وتبعا لاتساع حجم السوق وللاشتراك في عمليات نقل المنتجات وبيعها وتسويقها في أقاليم الاتحاد [2] .

الفرع الثاني :تكاليف التكامل الاقتصادي:

يمنح التكامل الاقتصادي مزايا مختلفة للدول الأعضاء لكنه ينطوي على عيوب وتكاليف على هذه الدول، فتحقيق الاتحاد الشامل عملية صعبة وليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات والمصاعب منها [3]:

-ضياع استقلالية كل بلد عضو، حيث يجب عليه احترام عدد معين من القواعد ونأخذ مثال الاتحاد الاقتصادي، والنقدي للإقليم الأوروبي الذي يفرض مجموعة من المبادئ منها أن العجز من الناتج المحلي الخام، والدين الصافي العام لا 60%من الناتج المحلي الخام، كما أن معدلات التضخم والفوائد في المدى الطويل لابد أن تكون محصورة في مجال معين.

-المشاكل الناجمة عن اختلاف نظم التعريفة ومستويات الرسوم في الدول الأعضاء، تدني الإنتاجية، ارتفاع المديونيات الخارجية، ضعف وتدني شبكات البنية الأساسية التي ترتبط بين هذه الدول، بالإضافة إلى ضعف النظام المصرفي، علاوة على عدم استقرار سياسات الإصلاح الاقتصادي و سياسات تحرير التجارة.

[1] محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية، النظرية و التطبيق، ط1 ،الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010 ، ص 150

[2] هشام محمود الأقداحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 213-214.

[3] المرجع السابق، ص ص:216-217.

-تقليص الإيرادات الجبائية نظرا لتحويل المبادلات وحريتها، كما يحتمل أن تكون إيجابيات وتكاليف التكامل لكل بلد عضو مختلفة عن الآخر نظرا للاختلاف المبدئي لوضعيتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية، كما أن هناك حاجة إلى أن يكون السير نحو التكامل الاقتصادي بمعناه الصحيح تدريجيا و بدرجات متفاوتة.

-وبالتالي فمن الضروري تفادي الاختلافات القوية، لأن اختيار التكامل الاقتصادي لا يجب أن ينسي كل دولة حقيقة أولوياتها الوطنية خاصة إذا كانت تكاليف التكامل أكثر من إيجابياته.

المبحث الثاني :ماهية التكتلات الاقتصادية:

عرف النصف الثاني من القرن العشرين، توجها مت ا زيدا نحو التوجه إلى إقامة تكتلات اقتصادية مما ا زد من أهمية الموضوع، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على مفهومها و نشأتها، خصائص التكتلات الاقتصادية ودوافع قيامها .[1]

المطلب الأول :نشأة و مفهوم التكتلات الاقتصادية:

الفرع الأول :نشأة التكتلات الاقتصادية

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم [2] .

لهاذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية واشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع" مرشال "الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لابد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا، من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957 ، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديات والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذي به بين مجموعات دولية أخرى، ثم

[1] حسين عمر، التكامل الاقتصادي، أستودة العالم المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، ص:65.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، 2002 ، ص87.

انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وعمدت دول أوروبا الشرقية على إنشاء منظمة" الكوميكون "أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقات إقليمية في المنطقة الإفريقية و المنطقة الآسيوية [1] .

الفرع الثاني :مفهوم التكتلات الاقتصادية

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي و أصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية، و انتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين.

فيعرف التكتل الاقتصادي على أنه تعبير عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا و جغرافيا تاريخيا، ثقافيا، و اجتماعيا، و التي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح و زيادة التجارة الدولية البيئية لتحقيق أكبر عائد ممكن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول [2] .

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي والتماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة، فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين دول الأعضاء [3] .

ومن هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجا إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضييق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادي سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانيات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل بمعرفة مناطق القوة أو لضعف بالنسبة لهذا التكتل.

ويمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية كأحد النماذج التنموية تتخذها مجموعة من الدول التي تدخل في اتفاق بينها، تقضي بتنسيق السياسات الاقتصادية في جوانبها المختلفة، وإلغاء الحواجز الجمركية بغية تحقيق معدلات نمو سريعة في

---

(1) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة لبعض القضايا الاقتصادية المعاصرة، الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1993 ، ص :310.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص:29.

(3) المرجع السابق، ص :30.

اقتصادياتها و زيادة التعاون فيما بينها. وإذا تكلمنا من التكتلات الاقتصادية الإقليمية فهي اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة الغربية أمريكا الشمالية ...لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول أعضاء لأكثر من إقليم كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي(ابيك) [1] .

المطلب الثاني :خصائص التكتلات الاقتصادية:

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي [2] :

-تتميز التكتلات الاقتصادية بأحجامها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.

-حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.

-المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.

-ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.

-قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.

-توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.

-الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية.

-تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

المطلب الثالث :آثار التكتلات الإقليمية على الاقتصاد العالمي:

[1] ماجدا إسماعيل، آفاق التكامل الاقتصادي الأوروبي، أطروحة ماجستير تسويق للطالب، الجمهورية السورية، جامعة دمشق، 2015/2014، ص:153.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص :36 -37.

هناك مجموعة من الآثار المتعلقة بالتكتلات الإقليمية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته، يمكن تحديد أهمها على النحو التالي:

-إن الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية سيؤدي إلى تحرير التجارة العالمية، ومنه فإن ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة الدولية.

-كما أن نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة سيفسر عن وجود ثلاث كتل نقدية هي الدولار واليورو والين، وقد تجمعها حقوق السعي الخاصة في عملة للاحتياطي النقدي الدولي ويشير الكثيرون إلى أن اليورو هي العملة التي ستسقط الدولار من قمته وأن الاتحاد الأوروبي هو الذي سيسقط الولايات المتحدة الأمريكية من قمتها.

-يلاحظ أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد ستزيد من حجم التجارة الدولية وهذا ما سيؤدي إلى المزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على المستوى العالمي وأن الآثار المصاحبة لهذه التكتلات الإقليمية تتمثل في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة.

-إن التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير التي تكونت وتلك التي في طور الاكتمال والتكوين تقودها الدول المتقدمة، ولذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي الجديد مع مرور الزمن، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد من حيث العلاقات ومراكز القوى الاقتصادية والمكاسب [1].

-لعل تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية العملاقة أو السعي إلى تكوينها واكتمال بعضها يعني وجود اتجاها قويا نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي بل يحل محلها في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعة للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية وفي نفس الوقت يضمن انتعاش التجارة البينية وتقدم عملية التنمية وزيادة معدلات النمو لدول الإقليم.

-إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا مع نموها وت ا زيد تنسيق دولها وازدياد فعالية تأثيرها فإن ذلك قد يؤدي إلى تبادل أدوار وأوضاع دولة معينة في الشكل الهرمي للاقتصاد العالمي الجديد وكل التوقعات تشير إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن وضعها الحالي في النظام الاقتصادي العالمي.

-إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا رغم ما سيكون بينها من درجة معينة من الصراع والمنافسة إلا أن كل التوقعات تشير إلى أن هذا الاتجاه سيكون عند حد معين وبالتالي فإنه من الممكن جدا أن يحدث

---

[1] المرجع السابق، ص ص 38-39.

نوع من التنسيق الاقتصادي بين هاته التكتلات القوية على اقتسام أسواق العالم التي لم تتكتل بعد ومنها المنطقة العربية وغيرها [1] .

إذا كان قيام التكتلات الاقتصادية يستهدف خلق التجارة بين الدول الأعضاء وتحقيق فوائد لكافة الدول وتحقيق م ا زيا اقتصادية هامة للأفراد وللاقتصاد القومي في كل الدول الأعضاء، ففي هذه الحالة لا يوجد تعارض بين الأهداف التي تسعى إليها المنظمة أو التكتلات الاقتصادية".حيث أن اللجوء إلى التكتل كان نتيجة للعديد من المشاكل المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث تريد هذه الدول فتح أسواقها للتجارة الحرة والاستفادة من الوفورات النسبية للحجم الاقتصادي الكبير". [2]

حيث برزت التكتلات الجديدة على نحو واضح، مع مجموعة التغيرات والتحولات، ومع قيام منظمة التجارة العالمية، إحياء لأفكار الستينات، ولكن في إطار جديد يتمثل في ت ا زيد تحرير التجارة، وا ا زلة العوائق الجمركية وغير الجمركية . وانطلاقا من الحاجة إلى تدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية، أعيد إحياء السوق المشتركة لأمريكا والسوق المشتركة الجنوبية في أمريكا اللاتينية بين الأرجنتين و البرازيل و الأرجواي وبارجواي، هذا إلى جانب الانطلاق الذي شهدته التكتلات الاقتصادية الدولية في أوربا(الاتحاد الأوربي)و في أمريكا (الولايات المتحدة – كندا –المكسيك) [3]

المبحث الثالث :مفاهيم حول التجارة الدولية

[1] المرجع السابق، ص :39.

[2] فؤاد ابو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص :130.

[3] المرجع السابق، ص :130.

تعتبر التجارة الدولية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية ككل والحلقة المركزية التي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية موحدة، تنوعت مفاهيمها وتعددت واختلفت أسبابها، ودوافع ظهورها إضافة إلى تزايد أهميتها بين الدول حسب مستوى تقدمها الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج لديها.

المطلب الأول :تطور التجارة الدولية

حظي موضوع التجارة بصفة عامة، والتجارة الدولية بوجه خاص باهتمام بالغ منذ مطلع هذا القرن، فالتجارة الدولية تعد ضرورة وحقيقة أساسية لا يمكن العالم أن يستمر ويقوم بدونها، إذ لا يمكن لدولة واحدة أن تستقل باقتصادها عن بقية اقتصاديات العالم.

فقد ظهرت التجارة الخارجية في العصور التاريخية في الأول، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر، بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث أدت إلى زيادة حاجة الدول المصنعة إلى المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى، وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في السواق الخارجية، ثم ا زد حجم التجارة الخارجية بعد ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات، والذي جعل العالم وكأنه سوق واحدة، يتم فيها تبادل المنتجات بعضها ببعض، ونقل الاختلافات في مستويات الأسعار.

وفي الوقت الحاضر يرجع اتساع حجم ونطاق التجارة الخارجية إلى التقدم الكبير في التكنولوجيا والاختراعات والذي جعل كل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العالم في عمليات الإنتاج المختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور فوائض متزايدة في الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي، وبالتالي جعل التجارة الخارجية تعد من أهم العوامل التي تساهم في رفع مساوىء التقدم الاقتصادي لغالبية دول العالم.

ولهذا تهتم التجارة الخارجية بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسات مختلفة، أي أن التجارة الخارجية تدرس العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة[1] .

الفرع الأول :تعريف التجارة الدولية

مصطلح التجارة الدولية يخضع لتباين كبير حول مضمونه والصور التي يتألف منها وعموما يمكن التفرقة بين [2]:

1-المعنى الضيق لمصطلح التجارة الدولية والذي يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة و غير المنظورة.

2-المعنى الواسع لمصطلح التجارة الدولية و الذي يضم كلا من:

---

[1] معين أمين السيد، محاضرات في :مدخل للاقتصاد، مدخل لإدارة الأعمال، ط1 ، جامعة الجزائر3، 2016، ص ص 152-153.

[2]سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم، مرجع سابق، ص:36.

-الصادرات و الواردات المنظورة(السلعية.)

-الصادرات و الواردات غير المنظورة(الخدمات.)

-الهجرة الدولية.

-الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

تعرف التجارة الدولية كذلك على أنها" :تلك التجارة التي تهتم بدراسة تدفقات السلع و الخدمات عبر الحدود الدولية و عوامل العرض و الطلب و التكامل أو الاندماج الاقتصادي و متغيرات السياسة التجارية كالرسوم الجمركية الحصص التجارية" [1] .

كما ويمكن تعريف التجارة الدولية على أنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العا لم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة [2] .

وهي حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال [3] .

الفرع الثاني :أهمية التجارة الدولية

تعد التجارة الدولية من أهم القطاعات الحيوية في الاقتصاد حيث تتمثل أهميتها فيما يلي [4]:

-توفير السلع التي لا تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها.

-تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية مثل رؤوس الأموال و التكنولوجيا.

-تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على سلع بتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها محليا؛

-زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص في الإنتاج و تقسيم العمل الدولي.

-أنها توسع إمكانيات استهلاك الدولة بحيث تسمح للدولة بأن تستهلك من كافة السلع و منتجات الدولة الأخرى.

وتقاس أهمية التجارة الدولية في الدول بنسبة التجارة الخارجية بها إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالعلاقة التالية [5]:

أهمية التجارة الخارجية في الدولة=(الصادرات + الواردات ÷ الناتج المحلي الإجمالي) ×100

---

(1) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، اقتصاد دولي 2018/01/26 .
http://ar.wikipedia.org/wiki

(2) السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دون سنة نشر، ص:8.

(3) حسام علي داود، أيمن خضيرة وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2002 ، ص:14.

(4) كامل البكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002 ، ص8 .

(5) محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2009 ، ص:24.

حيث كلما ارتفعت هذه النسبة فإن هذا يدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدول أو لعكس صحيح.

المطلب الثاني :التجارة الدولية والتخصص الدولي

توجد علاقة تبادلية بين التجارة الدولية والتخصص الدولي حيث ترتبط التجارة الدولية ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي، فلولا قيام التجارة الدولية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجتها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فلولا وجود التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة ولما قامت التجارة الدولية.

ويرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل أهمها:

1-اختلاف الظروف الطبيعية

يؤدي اختلاف الظروف الطبيعية السائدة في كل دولة إلى تخصصها في إنتاج بعض المواد الأولية أو السلع الوسيطية أو السلع النهائية الزراعية أو الصناعية، فمثلا الدول التي تتوفر على المواد الخام في باطن أراضيها كالبترول فهي تتخصص في إنتاج البترول الخام [1] .

على الرغم من أهمية مناخ الدولة في تشكل هيكل التخصص الدولي، إلا أن أهمية هذا العامل تضعف تدريجيا بسبب التطورات العلمية والتكنولوجية، فقد أصبح بالإمكان القيام بتغييرات مصطنعة في مناخ الدولة ليتلاءم مع الظروف المناسبة للإنتاج، كانتشار ظاهرة البيوت البلاستيكية والقيام بإنتاج الكثير من أنواع الخضروات الصيفية في فصل الشتاء، وهذه السلع إن لم تقم الدولة بتصديرها فمن المحتمل أن تغطي الاستهلال المحلي في الدولة [2] .

2-مدى وفرة و قدرة عناصر الإنتاج:

يتحدد التخصص والتقسيم الدولي للعمل طبقا لمدى وفرة و ندرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة خاصة عنصري العلم ورأس المال باعتبارهما أهم عنصرين من عناصر الإنتاج، فمثلا بعض الدول النامية لديها اكتظاظ في عدد السكان ومنه وفرة في عنصر العمل ولديها نقص في رؤوس الأموال ومنه ندرة عنصر رأس المال وبالتالي فإن هذه الدول تتخصص في إنتاج الصناعات الخفيفة مثل صناعة النسيج، أما الدول المتقدمة التي لديها فائض في رأس المال ومنه وفرة هذا العنصر ولديها نقص في عدد السكان ومنه ندرة نسبية في عنصر العمل فتتخصص في إنتاج الصناعات الثقيلة مثل صناعة السيارات[3] .

3-تكاليف النقل:

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص:11.

[2] أمين معين السيد، مرجع سبق ذكره، ص :160.

[3] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص :12.

من المعروف أن تكاليف نقل سلعة ما تؤثر على مدى اتساع سوق هذه السلعة، لأنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج ومن ثم سعر السلعة، ويتحدد كون سلعة ما تجارية أو غير تجارية اعتمادا على سعرها الدولي وسعرها المحلي وتكاليف النقل، حيث تكون السلعة قابلة للتصدير إذا كان سعرها المحلي + تكاليف النقل للخارج أقل من سعرها الدولي في حين تكون السلعة قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولي + تكاليف النقل للخارج أقل من سعرها المحلي، وهذا يعني أن السلعة تعد تجارية إذا كانت قابلة للتبادل دوليا، وإذا لم تتحقق الشروط السابقة تصبح سلعة غير تجارية ولا يمكن تبادلها دوليا.

4-توفر التكنولوجيا الحديثة:

الدول التي تتوفر لديها التكنولوجيا الحديثة عن طريق الاختراع أو الابتكار أو التجديد تستطيع إنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية مثل الآلات والسيارات، وهذه الدول هي الدول المتقدمة التي تتوفر لديها أحدث الوسائل التكنولوجية، ولذا فغنها تتخصص في إنتاج السلع الرأسمالية، وهذه التكنولوجيا الحديثة لا تكون متاحة لدول النامية في فترة ظهورها ومن ثم فإنها لا تتمكن من إنتاج هذه السلع الرأسمالية بل تستوردها من الدول المتقدمة، ولذلك فإن التقدم التكنولوجي يعد سببا أساسيا للتخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي (1) .

وبناءا على ما سبق فإن التجارة الدولية تقوم نتيجة تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية وفقا لظروفها الاقتصادية والجغرافية، ولكن ليس معنى ذلك أن تظل دولة ما متخصصة إلى الأبد في نفس السلعة، فعلى سبيل المثال بعض الدول تتوفر لديها بيئة ملائمة لإنتاج المواد الأولية، ولذا تتخصص في إنتاج المواد الأولية ولكن لا يعني ذلك أنها تظل إلى الأبد متخصصة في المواد الأولية ومصدرة لها، حيث تستطيع بعض الدول تغيير نمط تخصصها عن طريق التنمية الاقتصادية والتخطيط ورأس المال والتنظيم الكفئوهي عوامل من الممكن أن تكتسب وليست احتكار على دولة دون أخرى.

5-الاختلاف في الموارد البشرية:

تختلف دول العالم اختلافا كبيرا في الموارد البشرية المتوفرة لديها فالدول النامية تعاني من زيادة الموارد البشرية المتوفرة في سوق العمل في حين أن الدول المتقدمة تعاني من نقص الموارد البشرية المتوفرة في سوق عملها، وبالتالي فإن حجم الموارد البشرية المتوفرة في دولة معينة يؤثر على نوعية التخصص في أي دولة من دول العالم، وهذا بدوره يؤثر على سياسات الأجور والتوظيف في الدولة نفسها، فزيادة الموارد البشرية يؤدي إلى انخفاض الأجر والتوظيف (2) .

6 -الاختلاف في رؤوس الأموال:

(1)المرجع السابق، ص :14.

(2) معين امين السيد،مرجع سبق ذكره، ص :161.

تعد رؤوس الأموال من العوامل المكتسبة التي تؤدي إلى تفاوت في الإنتاج بين الدول المختلفة، فبعض الدول تتمتع برصيد كبير من رأس المال، كما هو عليه الحال في الدول المتقدمة [1] .

المطلب الثالث :دور التكامل الاقتصادي في التجارة الدولية:

إن خلق لتكامل الاقتصادي أو أي شكل من أشكال الترتيبات الانتقالية التجارية، يمكن اعتباره حركة تسير في اتجاه التجارة الحرة جزئيا وفي اتجاه رفع الكفاءة الاقتصادية وذلك لأن إزالة بعض العوائق والقيود التجارية وإبقاء البعض الآخر على حاله، يؤدي إلى انخفاض مستوى معدل الضريبة العالمي وفي الواقع أن هذا الخفض في ضرائب الاستيراد وفي العوائق التجارية خفض انتقائي يجعل الأثر الصافي على الكفاءة الاقتصادية غير محدد، وعموما فإن بعض أشكال التكامل الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية، والبعض الآخر يمثل حركة تبتعد عن تخصيص المواد الاقتصادية من خلال التجارة الحرة وهذا يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية [2] .

الفرع الأول :خلق التجارة(الأثر الإنشائي):

يعتبر خلق التجارة نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكامل الاقتصادي، ويحدث خلق لتجارة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد أشكال التكامل الاقتصادي، في استهلاكها للسعة معينة على إنتاجها المحلي الغير فعال(غير الكفؤ اقتصاديا)وذلك قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي، ولكن بعد قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة.

الفرع الثاني :تحويل التجارة:

يمثل تحويل التجارة الجانب السلبي وغير المرغوب فيه لأنه ينقص من الكفاءة الاقتصادية لدولة عضو في اتفاقية التكامل الاقتصادي ويحدث أثر التحويل التجاري في حالة دولة عضو كانت تستورد سلعة معينة من دولة لم تنضم إلى اتفاقية التكامل الاقتصادي وبعد قيام الاتحاد وتخفيض الضرائب الانتقائية تصبح الدول الأعضاء وهذا ما يؤدي إلى تغير أنماط التجار« Trade Pattern » حيث تستولي الدولة العضو على مبيعات اللسعة من الدولة غير العضو .ويعني خفض الضريبة الانتقائية تحت ظل اتفاقية التكامل الاقتصادي.

الفرع الثالث :مكاسب تحرير التجارة الدولية:

تطبق الدول العديد من المكاسب بموجب تحرير تجارتها الدولية، ومن أهمها ما يلي[3] :

1–المكاسب الساكنة:

---

[1] المرجع السابق، ص :161.

[2] أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص ص :390-392.

[3] المرجع السابق ، ص :392.

وتتمثل فيما تتيحه التجارة الدولية من زيادة في مستويات الاستهلاك دون تغير ومستويات الإنتاج أو إمكانياته، وتحدث تلك الزيادة من إعادة تخصيص الموارد داخل الدول محل التبادل الدولي ومن ثم تغير نمط الإنتاج.

وتنقسم المكاسب الساكنة إلى نوعين من المكاسب:

1-1- مكاسب في الاستهلاك :ونجدها على مستوى كل دولة داخلة في التبادل أو التجارة الدولية أي الزيادة في مستوى ما تتيحه التجارة الدولية من سلع للدول الداخلة فيها، حيث تتحول من دولة ذات اقتصاد مغلق إلى دولة تتعامل مع العالم الخارجي ويتم تبادل السلع بالأسعار العالمية.

1-2- مكاسب في الإنتاج : تحدث المكاسب الساكنة في الإنتاج نتيجة إعادة تخصيص الموارد على المستوى الدولي، وتتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة تنافسية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تحرير التجارة الدولية.

2-المكاسب الديناميكية

يقصد بها تلك الزيادة في الرفاهية الاقتصادية التي يحققها الاقتصاد الوطني لأن تحرير التجارة يعمل على زيادة حجم المواد المتاحة للدولة، وقد يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية المواد المتاحة.

خلاصة:

تم التعرض في هذا الفصل إلى التكامل الاقتصادي من خلال الماهية وأشكاله وكذا مزاياه وتكاليفه،وتم التأكيد على ما يلي:

- ✓ لم يكن هناك اتفاق موحد حول مفهوم التكامل الاقتصادي بل اختلفت التعريفات باختلاف رواد الفكر الاقتصادي.

- ✓ إن أهداف ودوافع التوجه للتكامل الاقتصادي تختلف ما بين الدول الناسخ والمتقدمة، ويعتبر الدافع الاقتصادي أهم دافع لتشكيل تكامل ناجح لابد أن تتوفر لدى الدول مجموعة من المقومات.
- ✓ كما تتم التطرق إلى مجموعة من الم ا زيا والتكاليف التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء.
- ✓ إن مفهوم الإقليمية مفهوم قديم الظهور تطور مع الزمن.
- ✓ إن مفهوم التكتلات الاقتصادية بعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي.
- ✓ إن التكتلات الاقتصادية يجب أن تتميز بمجموعة من الخصائص حتى يكون لها أثر إيجابي على جميع الدول.
- ✓ أن التجارة الدولية تعتبر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية.
- ✓ أن التجارة الدولية تتيح الكثير من المكاسب من خلال تحريرها .

الفصل الثاني : تأثير قيام النافتا على التجارة الدولية 1995-2017

تمهيد

المبحث الأول :اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية– النافتا– الماهية .

المطلب الأول :نشأة اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية– النافتا

المطلب الثاني :أهداف اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية– النافتا

المبحث الثاني :دراسة تطبيقية لتجارة النافتا البينية والدولية خلال الفترة (1995–2017)

المطلب الأول :التجارة البينية للنافتا(1995-2017)

الفرع الأول :تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا(1995-2017)

الفرع الثاني :تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك(1995-2017)

المطلب الثاني :التجارة بين النافتا والعالم(1995-2017)

الفرع الأول :صادرات سلع وخدمات النافتا إلى العالم(1995-2017)

الفرع الثاني :واردات سلع وخدمات نافتا(1995-2017)

المطلب الثالث :تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم(1995-2017)

الفرع الأول :تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم(1995-1998)

الفرع الثاني :تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم(1999-2017)

خلاصة

تمهيد :

نظرا لتزايد المشكلات الاقتصادية، كان لزاما على الدول التوجه نحو إقامة تكتلات اقتصادية سواء كانت هذه التكتلات ثنائية أو إقليمية أو حتى شبه إقليمية، وأصبحت هذه التكتلات هي الخيار الأفضل الذي تلجأ إليه الدول من أجل تخفيف الآثار المتوقعة للعولمة الاقتصادية، وبهدف تعزيز تجارتها العالمية، وهو ما يمكن أن يشكل تأثيرا كبيرا ومباشرا على تحولات القوة عالميا.

إن من خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، حيث تتجه الدول للدخول في هذه التكتلات من أجل الحصول على أكبر المكاسب من التجارة الدولية .

تعتبر اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية–النافتا– بين أهم الترتيبات الإقليمية على مستوى العالم من خلال الدور الذي تؤديه هذه الاتفاقية على مستوى حركة التجارة الدولية في العالم.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى تأثير الاتفاقية على التجارة البينية بالإضافة إلى مساهمتها في حركة التجارة الدولية من خلال مبحثين، حيث سيتم في المبحث الأول، ثم التطرق إلى ماهية هذه الاتفاقية، أما في المبحث الثاني سيتم القيام بدراسة تطبيقية لتجارة النافتا والدولية خلال الفترة (1995-2017).

المبحث الأول: اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية–النافتا–الماهية.

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية شمالا وجنوبا في البحث عن اتحادات تجارية تعمل على إنعاش الاقتصاد الأمريكي، فتم التوقيع على إنشاء اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، حيث أصبحت هاته الاتفاقية التجارة تؤدي دورا أساسيا في التجارة الدولية.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى نشأة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سيتم التطرق إلى أهداف هاته الاتفاقية.

المطلب الأول: نشأة اتفاقية التجارة الحرة لدولة أمريكا الشمالية –النافتا –

لم يقتصر هدف بناء التجمعات الإقليمية على بلدان ذات اقتصاديات متجانسة ومتقدمة كالاتحاد الأوروبي في بدايته، وإنما تجاوزه إلى السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نموا وفي هذا المجال ألاحظ محاولات الإتحاد الأوروبي التوسع نحو الجنوب من خلال الشراكة الأورو متوسطية، بالإضافة إلى اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية، حيث أن هذا النوع من التكامل بين الشمال والجنوب جذب اهتمام العديد من الباحثين لما يطرحه من تساؤلات عن مدى نجاحه وعدالته بسبب عدم تجانس أطرافه واختلاف مستويات تقدم اقتصاداتهم [1].

يطلق على اتفاقية التجارة الحرة التي تضم كللا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك اتفاقية النافتا، حيث أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن حل للخروج من حالة الركود الاقتصادي إلى حالة الإنعاش، فوجدت أن الحل يكمن في تشجيع التجارة الدولية باعتبارها المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، وزيادة الاستثمار، وانخفاض معدل البطالة، وإنعاش الاقتصاد مرة أخرى، وعليه فكرت الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء اتفاقية للتجارة الحرة بينها وبين كندا والمكسيك، وقد شجع الأمريكيين على هذه الفكرة إسراع دول المجموعة الأوروبية في عمليات التكامل الاقتصادي والنقدي، والتي خلقت منها قوة اقتصادية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، لم يكتب لمشروع اتفاقية النافتا أن مر في الكونغرس في عهد الرئيس بوش، وذلك بسبب سيطرة الديمقراطيين على كل من المجلسين التشريعيين، وكان الديمقراطيون يعارضون هذه الاتفاقية، إلا أنه تم إحياء مشروع النافتا في عهد الرئيس بيل كلنتون الذي ارتأت إدارته أن هذه الاتفاقية سوف تساهم مساهمة فعالة في إنعاش الاقتصاد الأمريكي ولكن المعارضين لهذه الاتفاقية وعلى رأسهم نقابات العمال

[1] عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2008، ص:171.

الذين يرون أن هجرة المصانع إلى المكسيك للاستفادة من مزايا انخفاض أجور العمال سوف يؤدي إلى البطالة في الولايات المتحدة، ولكن في النهاية تم الاتفاق على هذه الاتفاقية في الكونغرس.

وبالرغم من وجود اتفاقية حرة تتعلق بتجارة السيارات بين الولايات المتحدة وكندا منذ عام 1965 إلا أن البلدين لم يتمكنا من التوصل إلى اتفاقية حرة شاملة على مستوى الاقتصاد الوطني كله إلا في عام 1988، حيث تم التفاوض على اتفاقية تجارة حرة شاملة دخلت حيز التنفيذ في الأول من جانفي سنة1989، وكانت كندا تعتبر شريك تجاري للولايات المتحدة بتجارة سنوية تقدر بحوالي 150 بليون دولار، 75% منها معفى من الرسوم الجمركية، وكنتيجة لهذه الاتفاقية فإنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الكندي بنسبة 5%، والاقتصاد الأمريكي بنسبة 1% أسرع عما كان سيكون عليه الحال في غياب الاتفاقية، وفي سبتمبر من عام 1993، وقعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، والتي بدأ سريان مفعولها في الأول من جانفي سنة 1994 [1] .

المطلب الثاني: أهداف اتفاقية التجارة الحرة لدولة أمريكا الشمالية –النافتا–

تختلف أهداف الدول الأعضاء في النافتا، حيث تتمثل في: [2]

- ✓ بالنسبة للمكسيك، تهدف الشراكة مع أطراف شمالية قوية إلى الرغبة في تحقيق أهداف داخلية على الصعيد الاقتصادي والسياسي، والوصول إلى أسواق الدول الشريكة، وجلب الاستثمار والتكنولوجيا، وبالتالي تحسين معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فتطمح من وراء هذا الاتفاق إلى مواصلة سياساتها التجارية الدولية، ومحاولة إقامة تكتل موازي للقوة الصاعدة في أوروبا، بالإضافة إلى رغبتها في الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة في المكسيك خاصة، لكن الهدف الحقيقي والمرجو فعلا هو محاولة تقديم المكسيك نموذجا من الانفتاح الخارجي للدول النامية، وبالتالي جلب أطراف أخرى إلى فتح أسواقها أمام السلع والخدمات، وبالتالي الدخول في منظمة التجارة العالمية.
- ✓ أما بالنسبة لكندا، فإنها تسعى ألا تبقى معزولة في محيطها، بالإضافة إلى الاستفادة من ميزاتها النسبية في بعض المجالات(الاتصال، النقل، التكنولوجيا الحديثة...).

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص ص :436-438.
[2] عثمان أو حرب، مرجع سبق ذكره، ص:172.

وفقا لهذه الاتفاقية سوف يتم إلغاء جميع الرسوم الجمركية والحصص على المنتجات الزراعية والصناعية في نهاية الفترة الانتقالية، والتي تستمر من 5سنوات إلى 15سنة، ويمكن فرض رسوم جمركية بصفة مؤقتة في حالة الزيادة الكبيرة للواردات في سنة من السنوات، ولكي تستفيد من الإعفاءات الجمركية يستلزم أن تفي السلع بمتطلبات قواعد المنشأ، فعلى سبيل المثال، يجب أن تكون نسبة المكون المحلي للدول الثلاثة في السيارات 62,5% أما فيما يتعلق بالمنسوجات وكل المنتجات الأخرى فإنه يجب أن يكون العمل والمواد من أمريكا الشمالية بنسبة 50% من قيمة تلك المنتجات [1].

ومع وجود بعض الاستثناءات، تم رفع جميع العوائق المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية بين البلدان الثلاثة، وكذلك تم الاتفاق على المعاملة الوطنية للمستثمرين في البلدان الأعضاء، وبالمثال تقوم المكسيك بفتح أسواقها للبنوك الأمريكية وكذلك شركات التأمين والنقل البري والتليفونات والأوراق المالية، وتحمي حقوق الملكية الفكرية في البلدان الثلاثة، وتتم تسوية المنازعات في إطار اتفاقية شكلت خصيصا لهذا الغرض .

والمخاوف من أن تفقد المكسيك عددا من الوظائف بسبب النافتا، لم يكن لها ما يبررها، وبدلا من ذلك، فإن كل دولة تخصصت في المجالات التي لها نسبية فيها، فعلى سبيل المثال تضاعفت صادرات المنسوجات المكسيكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاثة أضعاف عام 1999 وكان الأثر الصافي على التوظيف في الولايات المتحدة الأمريكية بسيطا جدا، ولكن هناك تأثيرا للنافتا على بعض مناطق العالم الأخرى، حيث ارتفعت الواردات الأمريكية على حساب الموردين الآسيويين وتدفقت الاستثمارات الآسيوية إلى المكسيك بغرض النفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية [2].

[1] عثمان أبو حرب، مرجع سبق ذكره، ص:172 .

[2] مورد خاي كربانين، الاقتصاد الدولي : مدخل السياسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص:184.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لتجارة النافتا البينية والدولية خلال الفترة (1995-2017)

تعتبر النافتا أحد أهم الترتيبات الإقليمية المتواجدة في العالم، فهي عبارة عن نموذج للتجارة الحرة في العالم، بالإضافة إلى أنها تمثل أحد نماذج التكامل بين الشمال والجنوب، ويبرز دور النافتا في التجارة العالمية من خلال المكانة التي تحتلها، حيث بلغت في سنة 2010 حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نسبة صادرات التكتل مع السلع والخدمات إلى إجمالي الصادرات العالمية حوالي 29,55% وبلغت نسبة واردات التكتل من السلع والخدمات إلى إجمالي الواردات العالمية في نفس السنة 31,83% محتلا بذلك المركز الثالث عالميا بعد الاتحاد الأوروبي وتجمع آسيا والمحيط الهادي.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى دور ومكانة النافتا في التجارة الدولية خلال الفترة (1995-2017) ، وهذا من خلال التطرق إلى التجارة البينية لدول النافتا في المطلب الأول، بينما سيتم التطرق إلى تجارة دول النافتا في العالم في المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث سيتم التطرق إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم.

المطلب الأول: التجارة البينية للنافتا (1995-2017)

الفرع الأول: تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا (1995-2017)

أولا: تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا قبل الدخول في النافتا (1995-1998)

الجدول رقم (02-01): تجارة السلع بين الولايات المتحدة وكندا (1995-1998)

الوحدة :(ملايين الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	1995	1996	1997	1998
الصادرات	83.674	85.150	90.594	100.444
الواردات	91.388	91.064	98.630	111.216
نسبة التغير في الصادرات	/	1,76	6,39	10,87
نسبة التغير في الواردات	/	-0,35	8,31	12,76

المصدر: http ://www.census.gov/foreign-trade/balance/c1220.html

تاريخ الاطلاع : 2018/04/24 وقت الاطلاع 18:22

حيث أن نسبة التغير في القيم بين سنتين متتاليتين تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التغير= (سنة المقارنة – سنة الأساس) ÷ سنة الأساس ×100

الشكل رقم (02–01): المنحى البياني لنسب التغيرات في تجارة السلع بين الولايات المتحدة وكندا (1995-1998).

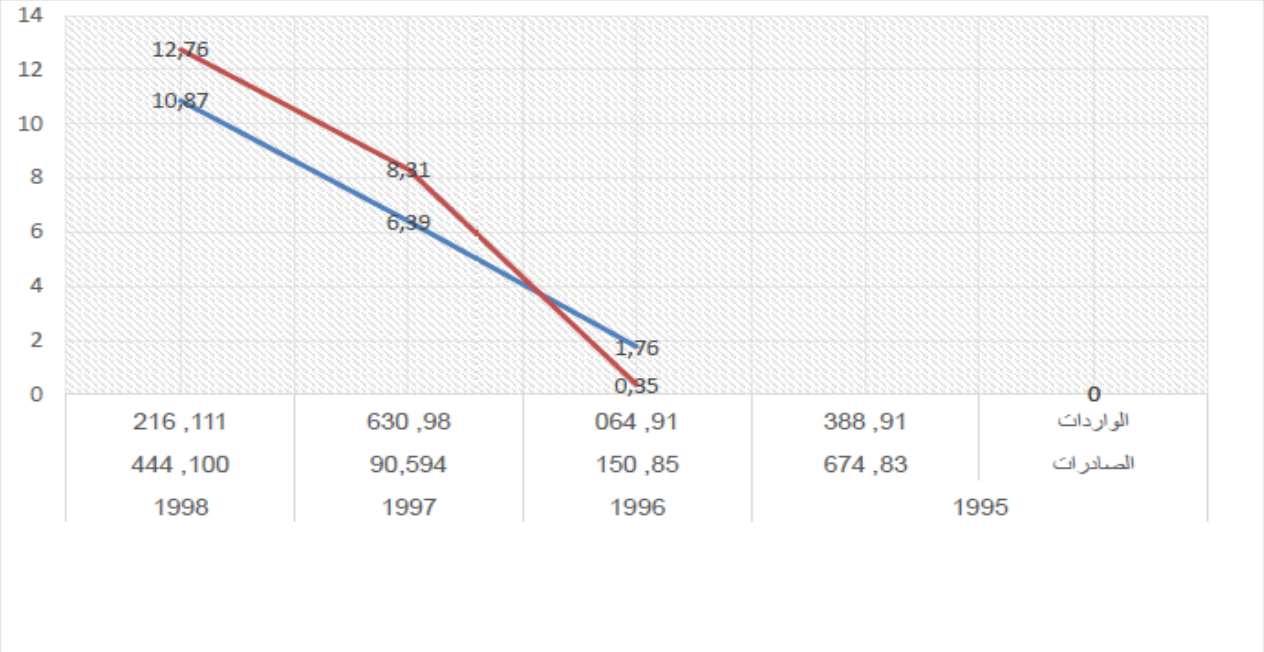

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

يتضح من الجدول رقم 01 أن التجارة السلعية بين الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة من (1995-1998) عرفت ارتفاع، حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية إلى كندا في هذه الفترة أقصاها سنة 1998 بقيمة 100 مليون و444 ألف دولار أمريكي، أي بنسبة 10,87%، بينما ما بلغت قيمة الواردات السلعية الأمريكية من كندا في نفس الفترة أقصاها سنة 1998 بقيمة 111مليون و216 ألف دولار أي ما نسبته 12,76% ويرجع سبب هذه الزيادة في قيمة الصادرات والواردات بين البلدين إلى إلغاء التعريفات الجمركية بين البلدين في سنة 1988.

ثانيا: تجارة السلع بين الولايات لمتحدة وكندا ضمن النافتا (1999-2017)

الجدول رقم(02-02): تجارة السلع بين الولايات المتحدة وكندا (1999-2017)

الوحدة :(ملايين الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	الصادرات	الواردات	نسبة التغير في الصادرات	نسبة التغير في الواردات
1999	144.439	128.406	13,93	15,46
2000	127. 226	144. 370	11,17	12,43
2001	134. 210	155. 893	5,49	7,98
2002	151. 767	167. 234	13,08	7,27
2003	156. 604	173. 256	3,19	3,6
2004	166. 600	198. 711	6,38	14,69
2005	178. 941	230. 838	7,41	16,17
2006	163. 424	216. 268	– 8,67	– 6,31
2007	160. 923	209. 088	– 1,53	– 3,32
2008	169. 924	221. 595	5,93	5,92
2009	189. 880	256. 360	11,74	15,69
2010	211. 899	290. 348	11,6	13,27
2011	230. 656	302. 438	8,85	4,15
2012	248. 888	317. 057	7,9	4,83
2013	261. 150	339. 491	4,93	7,08

– 33,36	– 21,63	226. 248	204. 658	2014
22,71	21,79	277. 637	249. 257	2015
13,59	12,85	315. 367	281. 292	2016
2,72	4	323.937	292.540	2017

المصدر: http ://www.census.gov/foreign-trade/balance/c1220.html

تاريخ الاطلاع : 2018/04/24 وقت الاطلاع 00:20

علما أن نسبة التغير تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التغير= (سنة المقارنة – سنة الأساس) ÷ سنة الأساس × 100 .

الشكل رقم (02–02): المنحى البياني لنسب التغيرات في تجارة السلع بين الولايات المتحدة وكندا (1999–2017).

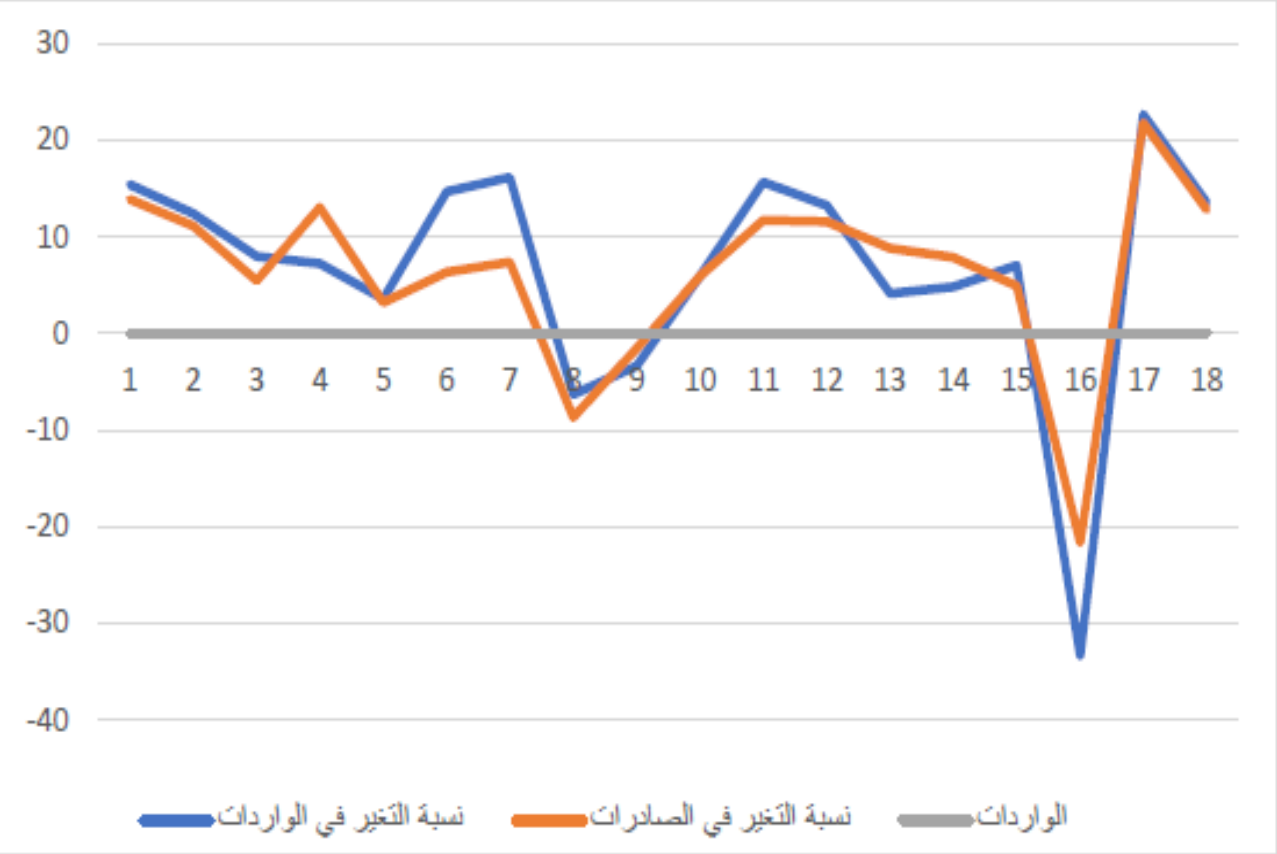

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02–02.

من الجدل رقم 02-02 نلاحظ أن التجارة السلعية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا خلال الفترة الممتدة من (1999-2017) عرفت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية إلى كندا أقصاها في سنة 2017 بقيمة 292 مليون دولار أمريكي، و540 ألف دولار أمريكي بينما بلغت هذه الصادرات أدناها في سنة 1999 بقيمة 114 مليون و439ألف دولار أمريكي، بينما بلغت قيمة الواردات السلعية الأمريكية من كندا أقصاها سنة 2013 بقيمة 339 مليون و491 ألف دولار أمريكي وبلغت هذه الواردات أدناها سنة1999 بقيمة 128 مليون دولار و406 ألف دولار أمريكي، بينما نلاحظ أيضا من الجدول رقم 02-02 أن نسبة التغير في قيمة الصادرات السلعية الأمريكية إلى كندا بلغت ارتفاعا شديدا في سنة 2015 بنسبة 21,79% وبلغت انخفاضا حادا في سنة 2014 بنسبة 21,63% بينما بلغت نسبة التغير في قيمة الواردات السلعية الأمريكية من كندا ارتفاعا شديد في سنة 2015 بنسبة 22,71% وبلغت انخفاضا حادا في سنة 2014 بنسبة – 33,36 %.

الفرع الثاني : تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك (1995-2017)

أولا: تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك قبل الدخول في النافتا (1995-1998)

الجدول رقم (02-03): تجارة السلع بين الولايات المتحدة والمكسيك (1995-1998).

الوحدة :(ملايين الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	1995	1996	1997	1998
الصادرات	28. 279	33. 277	40. 592	41. 581
الواردات	30. 157	31. 130	35. 211	39. 916
نسبة التغير في الصادرات	/	17,67	21,98	2,44
نسبة التغير في الواردات	/	3,23	13,11	13,36

المصدر: http ://www.census.gov/foreign-trade/balance/c1220.html

تاريخ الاطلاع : 2018/04/11 وقت الاطلاع 21:00

علما أن نسبة التغير تحسب العلاقة التالية:

نسبة التغير= (سنة المقارنة – سنة الأساس) ÷ سنة الأساس ×100

الشكل رقم (02-03): المنحى البياني لنسب التغيرات في تجارة السلع بين الولايات المتحدة والمكسيك (1995-1998).

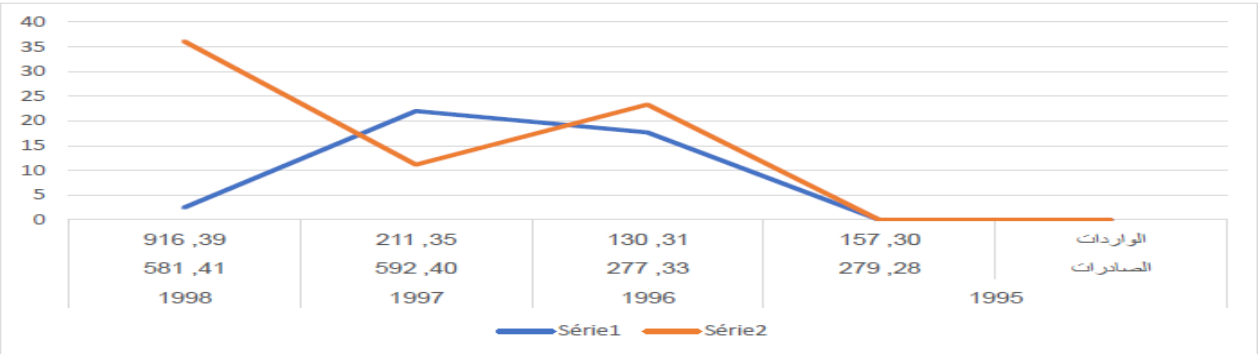

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-03.

من خلال الجدول رقم 02-03 نلاحظ أن التجارة السلعية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك خلال الفترة (1995-1998) عرفت ارتفاعا، حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية إلى المكسيك أقصاها في سنة 1998 بقيمة 41مليون و581ألف دولار أمريكي، وبلغت أدناها في سنة 1995 بقيمة 28 مليون و279 ألف دولار أمريكي، بينما بلغت الواردات السلعية الأمريكية من المكسيك أقصاها في سنة 1998 بقيمة 39 مليون و916 ألف دولار أمريكي، وبلغت أدناها في سنة 1995 بقيمة 30 مليون و157 ألف دولار أمريكي .

كما نلاحظ أيضا من الجدول رقم 02-03 أن نسبة التغير في الصادرات السلعية الأمريكية إلى المكسيك قد بلغت أقصاها في سنة 1997 بنسبة 21,98% وبلغت أدناها في سنة 1998 بنسبة 2,44%، ويرجع سبب هذا الانخفاض الحاد إلى كون أن البلدين لم يتفقا على تحرير التجارة وإلغاء الرسوم الجمركية البينية، أما بالنسبة لنسبة التغير في الواردات السلعية الأمريكية من المكسيك فقد عرفت ارتفاع حيث بلغت أقصاها في سنة 1998 بنسبة 13,36% بينما بلغت أدناها في سنة 1996 بنسبة 3,23%.

ثانيا: تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ضمن النافتا (1999-2017)

الجدول رقم (02-04): تجارة السلع بين الولايات المتحدة والمكسيك (1999-2017).

الوحدة :(ملايين الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية، بالتقريب)

	الصادرات	الواردات	نسبة التغير في الصادرات	نسبة التغير في الواردات
1999	50. 844	49. 994	22,28	25,25
2000	46. 292	62. 100	– 8,95	24,21
2001	56. 792	74. 297	22,68	19,64
2002	71. 389	85. 938	25,7	15,67
2003	78. 773	94. 629	10,34	10,11
2004	86. 909	109. 721	10,33	15,95
2005	111. 349	135. 926	28,12	23,88
2006	101. 297	131. 338	– 9,03	– 3,38
2007	97. 470	134. 616	– 3,78	2,5
2008	97. 412	138. 060	– 0,06	2,56
2009	110. 731	155. 902	13,67	12,92
2010	120. 248	170. 109	8,59	9,11
2011	133. 722	198. 253	11,21	16,54
2012	135. 918	135. 918	1,64	6,29
2013	151. 220	215. 942	11,26	2,48
2014	128. 892	176. 654	– 14,77	– 18,19

30,19	26,98	229. 986	163. 665	2015
14,3	21,02	262. 874	198. 069	2016
5,59	9,02	277. 570	215. 931	2017

المصدر: http ://www.census.gov/foreign-trade/balance/c2010.html

تاريخ الاطلاع : 2018/04/20 وقت الاطلاع 18:35

علما أن نسبة التغير تحسب العلاقة التالية:

نسبة التغير= (سنة المقارنة – سنة الأساس) ÷ سنة الأساس ×100

الشكل رقم (02-04): المنحى البياني لنسب التغيرات في تجارة السلع بين الولايات المتحدة والمكسيك (1999-2017).

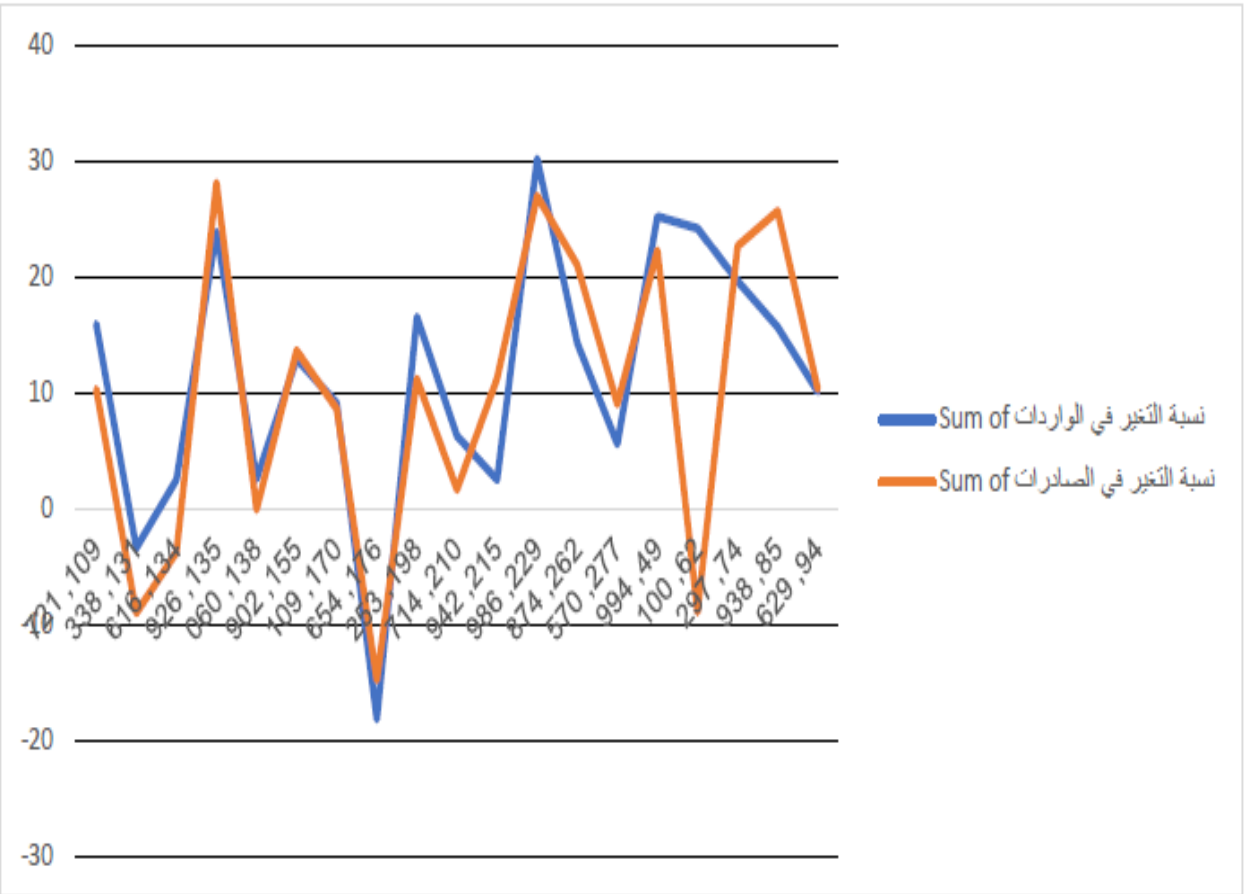

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-04.

من خلال الجدول رقم (02-04) ألاحظ أن التجارة السلعية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك خلال الفترة (1999-2017) عرفت تذبذبا بين ارتفاع انخفاض، حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية إلى المكسيك أقصاها في سنة 2017 بقيمة 215 مليون و931ألف دولار أمريكي بينما بلغت هذه الصادرات خلال نفس الفترة أدناها في سنة 2000 بقيمة 46مليون و292 ألف دولار أمريكي، بينما بلغت قيمة الواردات السلعية الأمريكية من المكسيك خلال نفس الفترة أقصاها سنة 2017 بقيمة 277 مليون و570 ألف دولار أمريكي وبلغت هاته الواردات خلال نفس الفترة أدناها سنة 1999 بقيمة 49 مليون و994 ألف دولار أمريكي.

كما نلاحظ من الجدول رقم (02-04) أن نسبة التغير في الصادرات السلعية الأمريكية إلى المكسيك قد بلغت أقصاها في سنة 2005 بنسبة 28,12% بينما بلغت في سنة 2014 بنسبة -14,77% بينما بلغت نسبة التغير في الواردات السلعية الأمريكية من المكسيك أقصاها سنة 2015 بنسبة 30,19% وبلغت أدناها في سنة 2014 بنسبة -18,19%.

ويرجع هذا الانخفاض الحاد في التجارة السلعية بين البلدين إلى هاته الفترة (1999-2017) شهدت أزمات عالمية أثرت على حجم التجارة بين البلدين، تتمثل هذه الأزمات في أحداث 11سبتمبر2001 والأزمة المالية العالمية 2008.

مما سبق نلاحظ أن حجم التجارة السلعية بين الولايات المتحدة والمكسيك عرفت ارتفاعا خلال الفترة (1999-2017) أي أن التجارة في السلع بين الولايات المتحدة والمكسيك زادت بعد قيام تكتل النافتا مقارنة مع حجم التجارة السلعية بين البلدين قبل الدخول في التكتل، ويعود سبب هذا الارتفاع في حجم التجارة السلعية بين البلدين إلى إلغاء التعريفات الجمركية بين البلدين، إلا أن هذه الزيادة في حجم التجارة السلعية بين البلدين عرفت خلال الفترة (1999-2017) في بعض الأحيان انخفاضا بسبب الأزمات التي شهدتها هاته الفترة، حيث تتمثل هاته الأزمات في أحداث 11سبتمبر2001 والأزمة المالية العالمية 2008 والتي كان لها الأثر السلبي على حجم التجارة السلعية بين البلدين.

المطلب الثاني: التجارة بين النافتا والعالم (1995-2017)

الفرع الأول: صادرات سلع وخدمات النافتا إلى العالم (1995-2017)

أولا: صادرات السلع والخدمات قبل الدخول في النافتا إلى العالم (1995-1998)

الجدول رقم (02-05): صادرات سلع وخدمات دول النافتا إلى العالم (1995-1998)

الوحدة :(%من إجمالي الناتج المحلي)

1998	1997	1996	1995	
10	10	10	9	الولايات المتحدة
30	27	25	26	كندا
12	15	16	19	المكسيك

المصدر: http ://www.albankaldwli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS ?page=4

تاريخ الاطلاع : 2018/04/15 وقت الاطلاع 16:56

الشكل رقم (02-05): المنحى البياني لصادرات سلع وخدمات دول لنافتا إلى العالم (1995-1998).

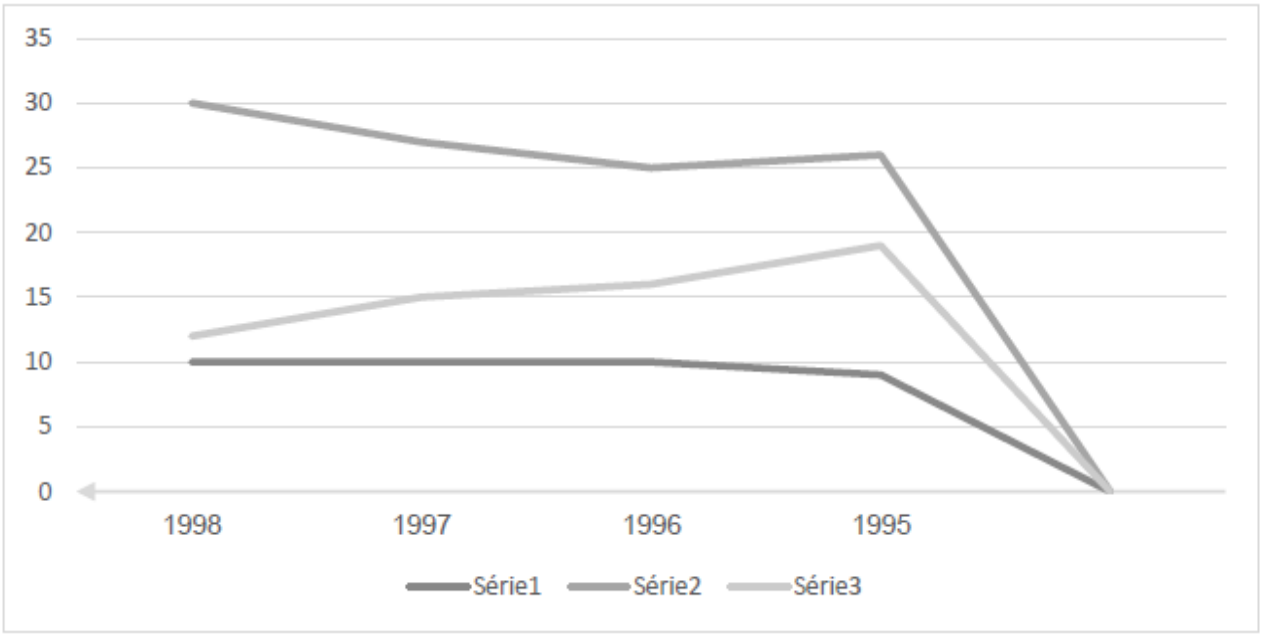

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06.

من الجدول رقم(02-05) نلاحظ أن:

- ✓ صادرات السلع والخدمات الأمريكية إلى لعالم خلال الفترة (1995-1998) شهدت نوعا ما استقرار.
- ✓ صادرات السلع والخدمات الكندية إلى العالم خلال الفترة (1995-1998). شهدت انخفاضا .

ثانيا: صادرات سلع وخدمات النافتا إلى العالم (1995-2017)

❖ **صادرات سلع وخدمات النافتا إلى العالم** (1999-2003)

الجدول رقم (02-06): صادرات سلع وخدمات دول النافتا إلى العالم (1999-2003)

الوحدة :(%من إجمالي الناتج المحلي)

	1999	2000	2001	2002	2003
الولايات المتحدة	10	11	11	11	10
كندا	34	37	38	39	41
المكسيك	13	25	26	25	25

المصدر: http ://www.albankaldwli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS ?page=3

تاريخ الاطلاع : 2018/04/15 وقت الاطلاع 17:05

❖ **صادرات سلع وخدمات النافتا إلى العالم (2004-2008)**

الجدول رقم (02-07): صادرات سلع وخدمات دول النافتا إلى العالم (2004-2008)

الوحدة :(%من إجمالي الناتج المحلي)

	2004	2005	2006	2007	2008
الولايات المتحدة	10	11	10	9	9
كندا	43	46	44	42	38
المكسيك	25	26	23	23	25

المصدر: http ://www.albankaldwli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS ?page=2

تاريخ الاطلاع : 2018/04/15 وقت الاطلاع 17:15

❖ **صادرات سلع وخدمات النافتا إلى العالم (2009-2013)**

الجدول رقم (02-08): صادرات سلع وخدمات دول النافتا إلى العالم (2009-2013)

الوحدة :(%من إجمالي الناتج المحلي)

	2009	2010	2011	2012	2013
الولايات المتحدة	10	10	10	12	13
كندا	38	38	36	35	35
المكسيك	26	26	28	28	28

المصدر: http ://www.albankaldwli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS ?page=1

تاريخ الاطلاع : 2018/04/15 وقت الاطلاع 17:32

❖ **صادرات سلع وخدمات النافتا إلى العالم (2014-2017)**

الجدول رقم (02-09): صادرات سلع وخدمات دول النافتا إلى العالم (2014-2017)

الوحدة :(%من إجمالي الناتج المحلي)

	2014	2015	2016	2017
الولايات المتحدة	11	12	14	14
كندا	29	29	31	30
المكسيك	27	30	32	33

المصدر: http ://www.albankaldwli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS

تاريخ الاطلاع : 2018/04/15 وقت الاطلاع 17:39

من خلال الجداول 06، 07، 08، 09 ألاحظ أن :

- ✓ صادرات السلع والخدمات الأمريكية إلى العالم خلال الفترة (1999-2017) عرفت تذبذبا بيت ارتفاع وانخفاض، حيث بلغت صادرات السلع والخدمات الأمريكية إلى العالم أقصاها سنة 2016 و2017 بنسبة 14% بينما بلغت أدناها في سنة 2007 و2008 بنسبة 9% يرجع سبب هذا الانخفاض إلى أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997 وأحداث 11سبتمبر2001، وظهور عملة اليورو الموحدة في سنة 2001 لوحدة في المبادلات التجارية والأزمة المالية العالمية 2008 كل هذا أثر على حجم صادرات السلع والخدمات الأمريكية إلى العالم.
- ✓ صادرات السلع والخدمات الكندية إلى العالم خلال الفترة (1999-2017) عرفت تذبذبا بين ارتفاع شديد وانخفاض، حيث بلغت صادرات السلع والخدمات الكندية إلى العالم أقصاها في سنة 2005 بنسبة 46% بينما بلغت أدناها في سنة 2014 و2015 بنسبة 29% ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى أحداث 11سبتمبر 2001 وظهور عملة اليورو الموحدة كوحدة في المبادلات التجارية في سنة2001 والأزمة المالية العالمية 2008، كل هذه انعكس على حجم صادرات السلع والخدمات الكندية إلى العالم .
- ✓ صادرات السلع والخدمات المكسيكية إلى العالم خلال فترة (1999-2017) شهدت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغت صادرات السلع والخدمات المكسيكية إلى العالم أقصاها في سنة 2017 بنسبة 33% بينما بلغت هذه

الصادرات أدناها في سنة1999 بنسبة 13% ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى أحداث 11سبتمبر2001 والأزمة المالية العالمية 2008، حيث أن انعكاسات وتداعيات هذه الأزمات أثرت على حجم صادرات السلع والخدمات المكسيكية إلى العالم.

مما سبق ألاحظ أن صادرات السلع والخدمات بين دول النافتا والعالم عرفت ارتفاعا ملحوظا في نسب وحجم هذه الصادرات خلال الفترة (1999-2017) مقارنة مع الفترة (1995-1998) أي بعد دخول الدول في تكتل النافتا زاد حجم صادرات مع السلع والخدمات إلى العالم مقارنة مع حجم صادراتها من السلع والخدمات قبل تكتلها، إلا أن هذه الزيادة عرفت في بعض الأحيان انخفاضا بسبب الأزمات العالمية التي شهدتها هذه الفترة (1999-2017) والتي كان لها الانعكاس السلبي على حجم تجارة السلع والخدمات بين النافتا والعالم، حيث تتمثل هذه الأزمات في أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997، وأحداث 11سبتمبر2001 والأزمة المالية العالمية 2008.

الفرع الثاني: واردات سلع وخدمات النافتا من العالم (1995–2017)

أولا: واردات السلع والخدمات قبل الدخول في النافتا من العالم (1995–1998)

❖ **واردات السلع والخدمات قبل الدخول في النافتا من العالم (1995–1998)**

الجدول رقم (02–10): واردات السلع والخدمات قبل الدخول في النافتا من العالم (1995-1998)

الوحدة :(%من إجمالي الناتج المحلي)

1998	1997	1996	1995	
10	10	10	11	الولايات المتحدة
30	27	26	26	كندا
14	20	19	20	المكسيك

المصدر: http ://www.albankaldwli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS ?page=4

تاريخ الاطلاع : 2018/04/18 وقت الاطلاع 17:47

الشكل رقم (02–10): المنحى البياني لواردات سلع وخدمات دول النافتا من العالم (1995-1998).

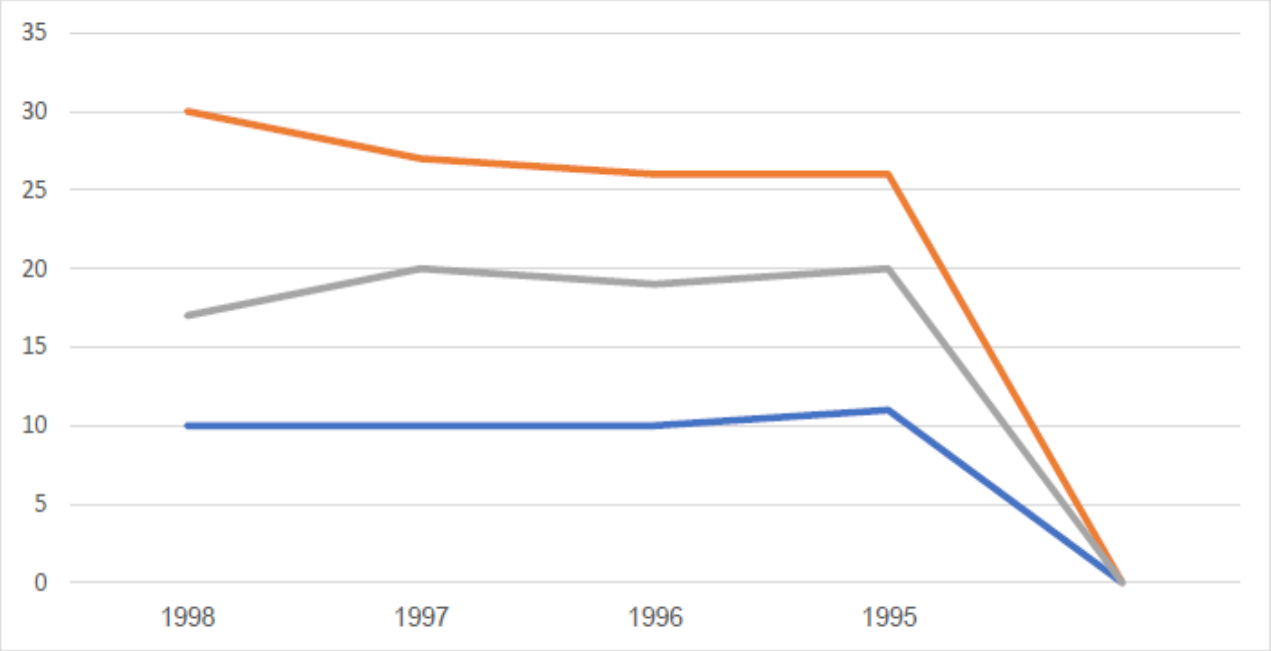

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07.

من الجدول رقم 11 نلاحظ أن :

- ✓ واردات السلع والخدمات الأمريكية من العالم خلال الفترة(1995-1998) شهدت استقرار.
- ✓ واردات السلع والخدمات الكندية من العالم خلال الفترة (1995-1998) عرفت ارتفاعا.
- ✓ واردات السلع والخدمات الكندية من العالم خلال الفترة (1995-1998) شهدت تذبذبا بين انخفاض وارتفاع.
- ✓ واردات سلع وخدمات النافتا من العالم (1999-2017)

ثانيا: واردات سلع وخدمات النافتا من العالم (1999–2003)

❖ **واردات سلع وخدمات النافتا من العالم (1999–2003)**

الجدول رقم (02–11):واردات سلع وخدمات النافتا من العالم (1999-2003)

الوحدة :(%من إجمالي الناتج المحلي)

	1999	2000	2001	2002	2003
الولايات المتحدة	11	12	12	12	12
كندا	33	34	34	38	39
المكسيك	16	21	24	24	26

المصدر: http ://www.albankaldwli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS ?page=3

تاريخ الاطلاع : 2018/04/20 وقت الاطلاع 17:54

❖ **واردات سلع وخدمات النافتا إلى العالم (2004–2008)**

الجدول رقم (02-12): واردات سلع وخدمات دول النافتا إلى العالم (2004-2008)

الوحدة :(%من إجمالي الناتج المحلي)

	2004	2005	2006	2007	2008
الولايات المتحدة	13	14	13	13	13
كندا	40	40	38	37	34
المكسيك	25	27	25	25	26

المصدر: http ://www.albankaldwli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS ?page=2

تاريخ الاطلاع : 2018/04/19 وقت الاطلاع 18:02

❖ واردات سلع وخدمات النافتا إلى العالم (2009-2013)

الجدول رقم (02-13): واردات سلع وخدمات دول النافتا إلى العالم (2009-2013)

الوحدة :(%من إجمالي الناتج المحلي)

	2009	2010	2011	2012	2013
الولايات المتحدة	15	15	16	16	17
كندا	34	34	34	33	34
المكسيك	28	28	29	29	30

المصدر: http ://www.albankaldwli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS ?page=1

تاريخ الاطلاع : 2018/04/20 وقت الاطلاع 18:07

❖ واردات سلع وخدمات النافتا إلى العالم (2014-2017)

الجدول رقم (02-14): صادرات سلع وخدمات دول النافتا إلى العالم (2014-2017)

الوحدة :(%من إجمالي الناتج المحلي)

	2014	2015	2016	2017
الولايات المتحدة	14	16	17	17
كندا	30	31	32	32
المكسيك	29	31	33	34

المصدر: http ://www.albankaldwli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS

تاريخ الاطلاع : 2018/04/15 وقت الاطلاع 18:16

من خلال الجداول 11، 12، 13، 14 ألاحظ أن :

- ✓ واردات السلع والخدمات الأمريكية من العالم خلال الفترة (1999-2017) شهدت نوعا من استقرار بين ارتفاع قليل وانخفاض قليل ، حيث بلغت واردات السلع والخدمات الأمريكية من العالم أقصاها سنة 2013 و2016 و2017 بنسبة 17% بينما بلغت أدناها في سنة 1999 بنسبة 11% يرجع سبب هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية 2008 وأحداث 11سبتمبر2001.
- ✓ واردات السلع والخدمات الكندية إلى العالم خلال الفترة (1999-2017) عرفت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغت واردات السلع والخدمات الكندية من العالم أقصاها في سنة 2004و 2005 بنسبة 40% بينما بلغت أدناها في سنة 2014 بنسبة 30% ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى أحداث 11سبتمبر 2001 والأزمة المالية العالمية 2008.
- ✓ واردات السلع والخدمات المكسيكية إلى العالم خلال فترة (1999-2017) شهدت ما ارتفاعا ، حيث بلغت واردات السلع والخدمات المكسيكية من العالم أقصاها في سنة 2017 بنسبة 34% بينما بلغت هذه الواردات أدناها في سنة1999 بنسبة 16% مما سبق ألاحظ أن واردات السلع والخدمات بين دول النافتا والعالم عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (1999-2017) مقارنة مع الفترة (1995-2017) أي بعد دخول الدول في تكتل

النافتا زادت حجم وارداتها من السلع والخدمات مع باقي دول العالم مقارنة مع فترة التكتل، إلا أن هذه الزيادة في حجم واردات السلع والخدمات عرفت في بعض الأحيان انخفاضا بسبب الأزمات العالمية التي شهدتها هذه الفترة (1999-2017) والتي كان لها االأثر السلبي على حجم تجارة السلع والخدمات بين النافتا و دول العالم، حيث تتمثل هذه في أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997، وأحداث 11سبتمبر2001 والأزمة المالية العالمية 2008.

المطلب الثالث: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم (1995-2017)

الفرع الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول قبل الدخول في النافتا والعالم (1995-1998)

الجدول رقم (02-15):تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول قبل الدخول في النافتا والعالم (1995-1998)

الوحدة :(ملايين الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية وأسعار الصرف الحالية)

	1995	1996	1997	1998
في الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل	58. 683	30. 441	28. 339	59. 783
في الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج	36. 442	38. 707	46. 885	82. 839
نسبة التغير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل	/	48,13-	- 6,91	110,96
نسبة التغير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج	/	6,22	21,13	76,69

المصدر: http ://unctadstat.unctad.gov/TableViewer/tableView.aspx ?ReportId=88

تاريخ الاطلاع : 2018/04/17 وقت الاطلاع 10:56

علما أن نسبة التغير تحسب العلاقة التالية:

نسبة التغير= (سنة المقارنة – سنة الأساس) ÷ سنة الأساس ×100

الشكل رقم (02–15): المنحى البياني لنسب التغيرات في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول النافتا والعالم (1995-1998).

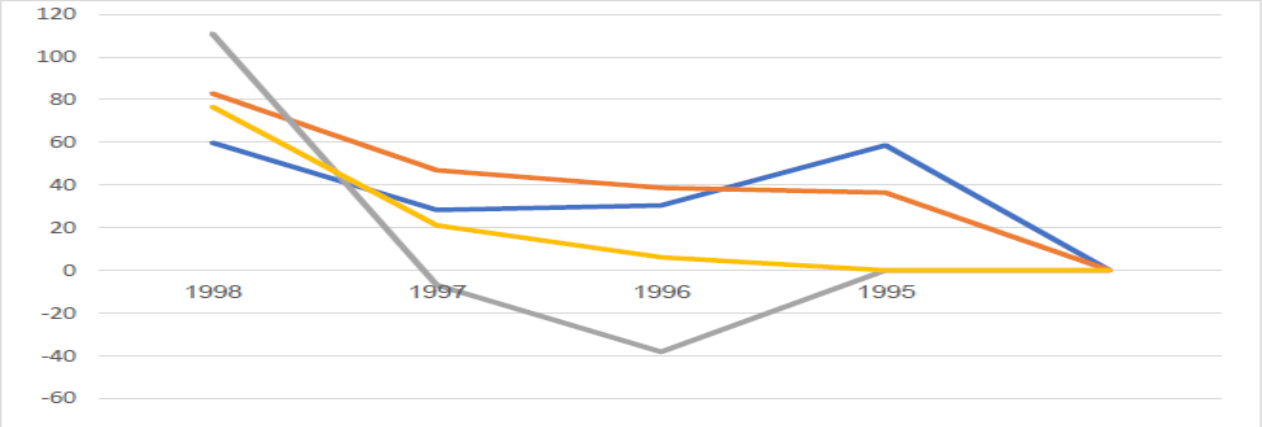

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02–15.

من الجدول 02–15 ألاحظ أن :

- ✓ تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل من العالم إلى دول النافتا خلال الفترة (1995-1998) شهدت تذبذبا بين انخفاض وارتفاع، حيث بلغت هاته التدفقات أقصاها في سنة1998 بقيمة 59مليون و783 ألف دولار أمريكي أي ما نسبته 110,96% بينما بلغت هاته التدفقات أدناها في سنة 1997 بقيمة 28 مليون و339 ألف دولار أمريكي، بينما بلغت أدنى نسبة التغير في قيمة هاته التدفقات في سنة 1996 بنسبة -48,13%.
- ✓ تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج من دول النافتا إلى العالم خلال الفترة (1995-1998) عرفت ارتفاعا، حيث بلغت هاته التدفقات أقصاها في سنة1998 بقيمة 82مليون و839 ألف دولار أمريكي أي ما نسبته 76,69% بينما بلغت هذه التدفقات أدناها في سنة1995 بقيمة36مليون و442ألف دولار أمريكي، بينما بلغت نسبة التغير في هاته التدفقات أدناها في سنة 1996 بنسبة 6,22%.

الفرع الثاني: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم (1999-2017)

الجدول رقم (02-16):تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم (1999-2017)

الوحدة :(ملايين الدولارات الأمريكية، الأسعار الجارية وأسعار الصرف الحالية)

	نسبة التغير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج	نسبة التغير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل	الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج	الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل
1999	64. 272	83. 604	7,51	0,92
2000	77. 553	103. 273	20,66	23,53
2001	103. 274	97. 560	33,17	- 5,53
2002	127. 753	119. 943	23,7	22,94
2003	209. 994	166. 717	64,38	39
2004	322. 054	228. 539	53,36	37,08
2005	399. 084	187. 667	23,92	- 17,88
2006	217. 086	165. 306	- 45,6	- 11,92
2007	120. 513	162. 610	- 44,49	- 1,63
2008	79. 300	153. 530	- 34,2	- 5,58
2009	160. 236	342. 684	102,06	123,2

– 85,59	**– 3,32**	**49. 381**	**154. 914**	**2010**
459,31	**105,09**	**276. 192**	**317. 721**	**2011**
68,87	**14,61**	**446. 401**	**364. 152**	**2012**
– 16,65	**8,68**	**388. 730**	**395. 772**	**2013**
– 18,96	**– 53,8**	**315. 020**	**182. 864**	**2014**
12,43	**35,82**	**354. 167**	**248. 363**	**2015**
29,5	**16,69**	**458. 644**	**289. 827**	**2016**
10,95	**– 22,14**	**408. 404**	**225. 654**	**2017**

المصدر: http ://unctadstat.unctad.gov/TableViewer/tableView.aspx ?ReportId=88

تاريخ الاطلاع : 2018/04/24 وقت الاطلاع 21:43

علما أن نسبة التغير تحسب العلاقة التالية:

نسبة التغير= (سنة المقارنة – سنة الأساس) ÷ سنة الأساس ×100

الشكل رقم (02–16): المنحى البياني لنسب التغيرات في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول النافتا والعالم (1999-2017).

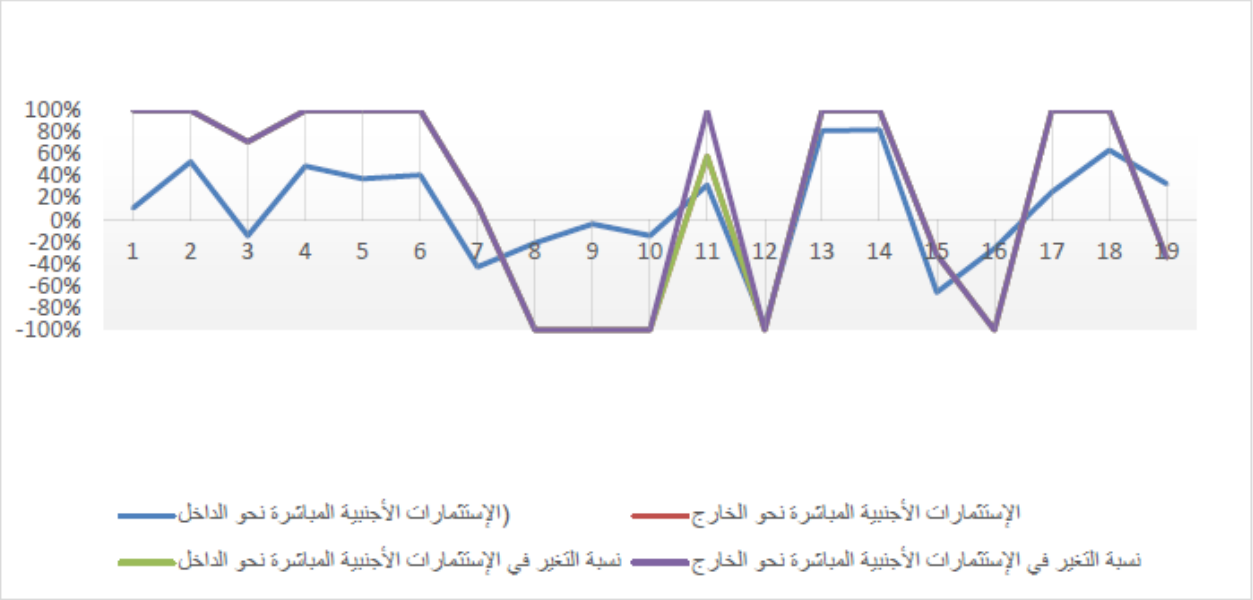

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-16.

من الجدول 02-16 ألاحظ أن :

- ✓ تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل من دول العالم إلى النافتا خلال الفترة (1999-2017) شهدت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغت هاته التدفقات أقصاها في سنة2005 بقيمة 399مليون و84 ألف دولار أمريكي، بينما بلغت نسبة التغير في هاته التدفقات خلال الفترة (1999-2017) أقصاها في سنة 2011 بنسبة 105,09% وبلغت هذه النسبة أدناها في سنة 2014 بنسبة -53,8%يرجع سبب هذا الانخفاض الحاد في نسبة التغير في قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل إلى الأزمات التي شهدتها الفترة (1999-2017) والتي كان لها الأثر السلبي على حركة الاستثمارات الأجنبية من العالم إلى النافتا وتتمثل هاته الأزمات أساسا في أحداث 11سبتمبر2001 والأزمة العالمية المالية2008 بالإضافة إلى إنشاء عملة اليورو الموجدة في سنة 2001 .
- ✓ تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج من النافتا إلى دول العالم خلال الفترة (1999-2017) شهدت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغت هذه التدفقات أقصاها في سنة2012 بقيمة 466 مليون و401 ألف دولار أمريكي، بينما بلغت هاته التدفقات أدناها في سنة2010 بقيمة 49مليون و381 ألف دولار أمريكي، بينما بلغت نسبة التغير في قيمة هاته التدفقات خلال الفترة (1999-2017) أقصاها في سنة 2011 بنسبة 459,31% وبلغت أدناها في سنة 2010 بنسبة 85,59%، ويرجع سبب الانخفاض في نسبة التغير في قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج إلى الأزمات التي شهدتها هذه الفترة والتي انعكست سلبا على

حركة الاستثمارات الأجنبية من النافتا إلى دول العالم، وتتمثل هاته الأزمات في الأساس في الأزمة المالية العالمية 2008 بالإضافة إلى بروز اليورو كعملة موحدة في سنة2001.

مما سبق يتضح أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الداخل والخارج عرفت زيادة في حجمها بعد إنشاء النافتا أي خلال الفترة (1999-2017) مقارنة بحجمها قبل إنشاء النافتا أي خلال الفترة (1995-1998) إلا أن الأزمات المالية أثرت عليها بشكل سلبي مما أدى إلى انخفاض حجمها خاصة خلال الفترة (1999-2017) .

خلاصة :

تم التعرض في هذا الفصل إلى اتفاقية التجارة لحرة لدول أمريكا الشمالية –النافتا- من خلال الماهية حيث تبين ما يلي:

- ✓ أن اتفاقية النافتا تم إنشاؤها بعد مشاورات ركزت خلالها الدول الأعضاء على موضوع إلغاء القيود والحواجز الجمركية البينية وتوحيدها اتجاه الدول غير الأعضاء .
- ✓ أن أهداف اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية تختلف بين الدول الأعضاء حسب أهمية ومكانة كل دولة من هذه الاتفاقية بينما تتحدد هذه الأهداف حول مسألة إلغاء الحواجز الجمركية البينية وتوحيدها اتجاه العالم الخارجي.

كما تم القيام بدراسة تطبيقية على منطقة النافتا خلال الفترة (1995-2017) من خلال استخدام الاحصائيات التجارية للمنظمات الدولية وتحليلها حيث تم التوصل إلى :

- ✓ أن حجم التجارة البينية للنافتا خلال الفترة (1999-2017) عرفت ارتفاعا ضمن اتفاقية التجارة مقارنة بحجم التجارة البينية قبل إنشاء الاتفاقية أي خلال الفترة (1995-1998).

- ✓ أن حجم التجارة في السلع والخدمات بين النافتا والعالم عرف ارتفاعا خلال الفترة (1999-2017) مقارنة بحجمها في الفترة (1995-1998).
- ✓ أن حجم التدفقات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم خلال الفترة(1999-2017) مقارنة بحجمها خلال الفترة (1995-1998).
- ✓ أن الأزمات العالمية تأثر في حركة التجارة الدولية بين النافتا والعالم بشكل كبير بل وتزيد التكتلات من سرعة انتقال هاته الأزمات فيما بينها .

تم التطرق في هاته الدراسة إلى مسألة هامة على صعيد الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى صعيد التجارة الدولية بشكل خاص، إذ اختص بدراسة مدى تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية، وفيما يلي بيان لأهم النتائج والاقتراحات المتوصل إليها :

نتائج الدراسة:

من النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة ما يلي:

- ✓ يعتبر التكتل الاقتصادي الإقليمي مجالا حيويا وإستراتيجيا للدول المنضمة إليه بتحقيق معدلات نمو اقتصادية معتبرة وذلك بتفعيل حركة المبادلات التجارية البينية والدولية إلى جانب استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى داخل منطقة التكامل.
- ✓ أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية القوية والناجحة التي أنشأتها الدول المتقدمة على المستوى الدولي هي التي أثرت على حركة التجارة الدولية على عكس التكتلات التي أنشأتها الدول لنامية.
- ✓ أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية تزيد من حجم وحركة التجارة البينية بصفة خاصة والدولية بصفة عامة.
- ✓ أن التجارة الدولية تتجه إلى أن تصبح بينية داخل هذه التكتلات.
- ✓ أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية تعتبر خطوة أولى للدول الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- ✓ أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية تسمح بانتقال الأزمات العالمية فيما بينها بشكل سريع وهذا ما ينعكس سلبا على حركة التجارة الدولية .
- ✓ أن منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية بعد تكاملها عملت على تقسيم العمل بشكل أفضل بين الدول الأعضاء فيها مما جعلها تتخصص أكثر وهذا ما أدى إلى ارتفاع حجم تجارتها البينية والدولية، وهذه إجابة عن الفرضية الأولى .
- ✓ يعتبر التوجه التجاري للنافتا توجها إقليميا داخليا وتوجها دوليا، وهذه إجابة عن الفرضية الثانية.
- ✓ أن تكتل النافتا كان نموذجا ناجحا لعملية التكامل بين الشمال والجنوب، وذلك من خلال المزايا والمكاسب التي حققتها المكسيك من جراء هذا التكتل والمكانة التي أصبحت تحتلها حاليا على مستوى الاقتصاد العالمي .

اقتراحات الدراسة:

من خلال هذه النتائج يتضح افرق بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث أن الدول المتقدمة بالرغم من قوتها ومكانتها في الاقتصاد العالمي عموما والتجارة الدولية خصوصا إلا أنها ترى أن الحفاظ على هذه المكانة وزيادة تدعيمها لا يكون إلا بالتكتل والتكامل فيما بينها، بينما الدول النامية والتي تعتبر الحلقة الأضعف في الاقتصاد العالمي بصفة عامة وفي

خاتمة :

التجارة الدولية بصفة خاصة يبقى التكامل فيها بينها مجرد حبر على ورق بالرغم من أنها في أمس الحاجة إلى لتكتل والتكامل، ولهذا يستوجب على الدول النامية عموما والعربية خصوصا ما يلي:

- ✓ وضع الخلافات جانبا والتفكير بسرعة وبجدية في إقامة تكتلات جديدة مبنية على أسس اقتصادية سليمة وصحيحة من أجل ضمان مصالحها وزيادة مكاسبها من التجارة الدولية .
- ✓ توحيد الجهود وتعزيز التعاون الإقليمي مع التكتلات الناجحة في العالم من أجل الاستفادة من الخبرات والتقدم التكنولوجي مما يعطي هذه التكتلات أهمية ويضمن لها مكانتها على المستوى الدولي .

أ- الكتب باللغة العربية:

1- حسام علي داود، أيمن خضيرة وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2002 .

حسين عمر، التكامل الاقتصادي، أستودة العالم المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي.

2- الدكتور فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، 2004 .

3- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة لبعض القضايا الاقتصادية المعاصرة، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1993 .

4- سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 .

5- سامي عفيفي حاتم ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية – التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الطبعة 1 ، مصر، الدار الجامعية المصرية اللبنانية للنشر، 2005.

6- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي :النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011 .

7- السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دون سنة نشر.

8- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2009 .

9- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية،2002 .

10-عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عما، الأردن الطبعة الأولى، 2008.

11-علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي :نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2007 .

12-علي عبد الفتاح أبو شرار،الاقتصاد الدولي – نظريات و سياسات –، ط4 ، عمان، دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2015.

13-كامل البكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 .

14-محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية، النظرية و التطبيق، ط1 ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

15-محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2009 .

16-معين أمين السيد، محاضرات في :مدخل للاقتصاد، مدخل لإدارة الأعمال، ط1 ، جامعة الجزائر3، 2016.

17- مورد خاي كربانين، الاقتصاد الدولي : مدخل السياسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010.

18- هشام محمود الأقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009.

ب- الرسائل الجامعية :

1- أحما حمة فيروز وآخرين، التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013 .

2- دقيش بوبكر، التكامل الاقتصادي، آفاق وتحديات مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2012/2011.

3- ماجدا إسماعيل، آفاق التكامل الاقتصادي الأوروبي، أطروحة ماجستير تسويق للطالب، الجمهورية السورية، جامعة دمشق، 2015/2014.

ت- المواقع الإلكترونية :

1- http ://unctadstat.unctad.gov/TableViewer/tableView.aspx ?ReportId=88

2- http ://www.albankaldwli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS

3- http ://www.albankaldwli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS ?page=1

4- http ://www.albankaldwli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS ?page=1

5- http ://www.albankaldwli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS ?page=2

6- http ://www.albankaldwli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS ?page=2

7- http ://www.albankaldwli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS ?page=3

8- http ://www.albankaldwli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS ?page=3

9- http ://www.albankaldwli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS ?page=4

10-http ://www.albankaldwli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS ?page=4

11-http ://www.census.gov/foreign-trade/balance/c1220.html

12-http ://www.census.gov/foreign-trade/balance/c2010.html

13- http://ar.wikipedia.org/wiki

14- Peter Robson, EconomicIntegration in Africa, 1968, p 55.